ملحق «الأنباء العمالي»

التحرر العمالي

عامل حر في مجتمع سعيد

العدد ٣٦ ـ السنة السابعة آب ١٩٨٦ ـ الثمن ٥ ليرات

Libération [illegible] No. 36 Août 1986

دقت ساعة التقشف!

التحرك النقابي والشعبي في تموز ليس نهاية المطاف

مؤشر تعاونية بيروت الاستهلاكية: ارتفاع هائل في الأسعار

١٥ عاماً على الضمان الصحي

منشورات جبهة التحرر العمالي:

١ ـ الدليل العملي في قانون العمل
جنان شعبان

٢ ـ الدليل العملي في قانون الإيجارات
المحامي نبيل مشموشي

٣ ـ حوادث العمل والأمراض المهنية
«دراسة نقدية مقارنة»
جنان شعبان

٤ ـ وثائق المؤتمر الوطني الشعبي لمكافحة الغلاء والاحتكار.

جبهة التحرر العمالي في لبنان

تأسست في ١٩٦٢/١٢/٢٤
بموجب العلم والخبر
رقم ٦١٠

Front de Libération Ouvrière
Beyrouth - Liban
B. P: 11/6774

المركز الرئيسي:

بيروت ـ شارع الاستقلال ـ
قرب مدرسة فاطمة الزهراء
هاتف: ٨٠٦٤٢٧ ـ ٨٠١٥٤٣
ص. ب: ١١/٦٧٧٤

دقت ساعة التقشف

بقلم:
خبير اقتصادي

لا ينتهي العالم الحالي، الا وقد ناهز عجز الخزينة اللبنانية المتراكم ٨٠ الف مليون ليرة لبنانية. فضلا عن العجز المزمن للميزان التجاري.

كثيرا ما نسمع ان استدانة الخزينة لتغطية عجز طارىء في موازنة الدولة امر مشروع ومألوف في العالم. فاية دولة من دول العالم، صغيرها او كبيرها، براء من الدين العام؟ فسندات الخزينة تشغل حيزا مهما من سوق الاوراق المالية في الدول الصناعية. وكمية الدين العام في الدول الاقل نموا، مثلما، تقف اليوم عند حدود قياسية لم تبلغها من قبل. فلماذا اذن نأخذ على لبنان ما اضحى من المسلمات في سائر بلدان المعمورة؟

واذا كانت العافية المالية، كصحة الجسم البشري، نسبية، واذا كان وضع الاخرين بالمقارنة هو القياس، فان حال لبنان لم تسقط بعد الى ما دون خط العافية، لو اعتمدنا معيارا لذلك نسبة خدمة الدين العام الى مجموع الصادرات المنظورة وغير المنظورة. او نسبة مجموع الدين الى الدخل القومي او الى اجمالي الناتج القومي، او ربما اي معيار اخر...

كل هذا صحيح. ولكن الصحيح ايضا ان الزيادات الهائلة في الدين العام لم تنشأ، عندنا، عن اتفاق انمائي وانما تولدت كلها منذ انفجار الاحداث عام ١٩٧٥ نتيجة العجز في الموازنات العامة والهدر في النفقات الناتج عن السرقات والصفقات المشبوه والانفاق دون حساب.

واذا كان هذا العجز يشكل عبئاً على المستقبل، فانه يقينا لا ينزل بردا وسلاما على الحاضر. فهو من اهم المسببات لحال التضخم التي تعانيها البلاد والتي تتجلى في ارتفاع مستمر في الاسعار، وفي هبوط قيمة الليرة اللبنانية في سوق العملات الاجنبية والتي اتاحت للمضاربين المجال الرحب لمحاولة الاجهاز عليها، وبالتالي على الاقتصاد اللبناني.

بالطبع قد يكون من المتعذر الغاء عجز الموازنة والحد من المضاربة بالعملات الاجنبية قبل زوال الظروف التي كانت سببا لهما.

ولكن هذا لا يتنافى مع وجوب السير بسياسة تقشفية في الانفاق. وهو ما بدأت تمارسه حاكمية مصرف لبنان تجاه «مطالب» الوزارات في الانفاق دون حسيب او دون رقيب. (احد اوجه الخلاف بين وزارة المال ومصرف لبنان)

اننا اذا راجعنا بذاكرتنا الدول الكثيرة التي مارست التقشف لوجدنا انه لا حصر للامثلة التي يمكن اعطاؤها عن حالات التشدد والاقتصادي والمالي التي فرضتها ظروف معينة في مختلف اقطار العالم. فلماذا لا يقدم لبنان على هذه الخطوة لمواجهة اعبائه المالية والاقتصادية الناتجة عن الحرب الاهلية، قبل ان تجبره الظروف الى تقشف اضطراري اشد واقسى؟

اننا ندعو، بكل تأكيد الى شد الاحزمة على مستوى الانفاق الحكومي، لا سيما الاداري منه. فاي هدر في هذا المجال يجب ان يوضع له حد. وكل ما هو غير ضروري او غير حيوي على هذا المستوى يجب ان يستغنى عنه.

على الدولة ان تبدأ بشد احزمتها الانفاقية وتنتهي باعادة نظر جذرية في دورها في الاقتصاد الوطني. فقد رزىء الشعب اللبناني باعباء نتيجة الازمة لا يستطيع تجاوز عواقبها بسلام من غير الدور الفاعل للدولة العادلة.

شهر النضال النقابي في تموز ليس نهاية المطاف

شهد تموز المنصرم تحركات نقابية وعمالية وشعبية واسعة النطاق، في اطار مواجهة حرب الافقار والتجويع التي يتحمل مسؤوليتها نهج الحكم واعوانه، والتي ادت الى تدهور كبير في معيشة المواطنين على اختلاف مناطقهم وانتماءاتهم، والتي اوصلت البلاد الى حد الكارثة المفجعة.

وكان الاتحاد العمالي العام، قد عقد سلسلة من الاجتماعات، في اعقاب جولة اركانه على سائر القوى والفعاليات السياسية، تقرر على اثرها تنظيم تحرك نقابي وعمالي وشعبي خلال شهر تموز، يبدأ باضراب شامل ليوم واحد، ثم يمر باعتصام في سائر المراكز الحكومية والانتاجية وينتهي بمسيرات عمالية شعبية في كل المدن الرئيسية.

كذلك، فان الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار، قد عقدت سلسلة من الاجتماعات، تخللها اجتماع لمجلس المندوبين، تقرر فيها دعم التحرك النقابي، وتوفير كل مستلزمات النهوض الشعبي الموحد ضد نهج الحكم الاحتكاري.

الحركة النقابية والعمالية والشعبية مدعوة لمواصلة التحرك وتطويره ضد نهج الافقار والتجويع

وفي ضوء الوقائع التي حصلت يمكن ايراد الملاحظات الاتية:

اولا: لاول مرة منذ الاجتياح الاسرائيلي ينفذ اضراب شامل في المناطق اللبنانية كافة، مما يؤكد على ان الاوضاع المعيشية المتفاقمة قد تخطت الحواجز الطائفية المصطنعة، وساهمت في توحيد الموقف الشعبي المنادي بوحدة الارض والشعب والمؤسسات على قاعدة العدالة والمساواة والديمقراطية.

ثانيا: لوحظ ان اجهزة الحكم والمتضررين من خطوة الاضراب، وخاصة على صعيد قوى الاحتكار وحماتها، قد حاولت احتواء الاضراب، وتوجيهه نحو «مجهول»، مع العلم ان هذا المجهول، قد اصبح معلوما بما فيه الكفاية، وبصماته موجودة في هذا الغلاء الفاحش الذي قضى على المداخيل المتوسطة والصغيرة، وفي استمرار حالة الحرب، وقرع طبولها ضد الابرياء، عبر السيارات المفخخة، والقصف العشوائي، وقنص الاطفال والنساء والشيوخ، واغلاق المعابر بلا مبرر.

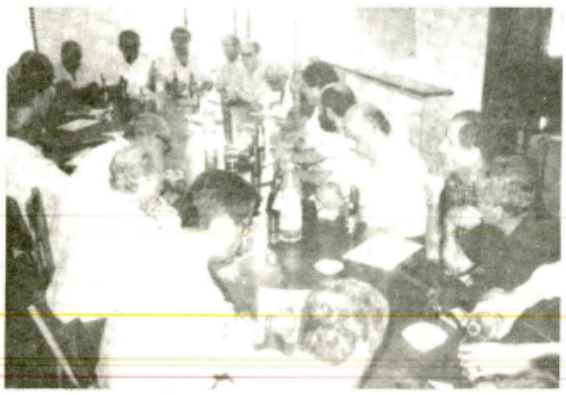

المسيرة الجماهيرية في صيدا

القيادات النقابية تتقدم مسيرة بيروت

ثالثا: بعد نجاح الاضراب، وما شكله من قفزة نوعية في مجال كشف المتلاعبين بلقمة عيش الشعب، والمقامرين بمصير الوطن، اقدم حزب الكتائب وقواته على خطوة ليست غريبة عنهما تاريخيا، وتقضي بحصر الاعتصام النقابي والعمالي في حدود ضيقة ومنع كل المسيرات، تحت طائلة المسؤولية. وبذلك لم يستطع الاتحاد العمالي العام ان يدعو الى المسيرات في بيروت، نتيجة هذه الضغوط، فاكتفى النقابيون والهيئة الوطنية الشعبية في بيروت الغربية، بتنظيم مسيرة واقامة تجمع في باحة الاونيسكو، كانت بمثابة «حفظ ماء الوجه»، والتأكيد على رفض الضغوطات التي تستهدف قمع الحركة النقابية والشعبية، او تجييرها لصالح اهداف سياسية، كانت وما زالت وراء استمرار الحرب، وتدمير مقومات الاقتصاد الوطني، واشاعة حالة الفقر والجوع في اوساط جميع اللبنانيين.

رابعا: تأكد بالملموس ان الاتحاد العمالي العام، في ضوء تركيبته وانتماءاته، غير قادر على ممارسة حرية الحركة، واتخاذ القرار المستقل. ولهذا كان لا بد من مطالبة قيادته باتخاذ المواقف الصريحة التي لا تحتمل التأويل.

وبالتالي، مواصلة العمل الدؤوب في مواجهة قوى الاحتكار ونهج الحكم الذي اوصل البلاد الى الكارثة الحقيقية.

خامسا: ان المرحلة الراهنة، تحمل في طياتها، الكثير من المآسي، والكثير من التحديات. ولا يمكن مواجهتها الا بوحدة الموقف العمالي والنقابي والشعبي الواضح والموحد والمبادر، خاصة وان الانهيار الاقتصادي الشامل بات يطرق ابواب الجميع، ولا يستثني احدا سوى السماسرة واللصوص والمحتكرين والمقامرين بمصير الشعب والوطن.

مسيرة عمالية شعبية حاشدة في المتن الاعلى تندد بالسماسرة والمحتكرين

شاركت الهيئات الشعبية والعمالية والاجتماعية في المسيرة الحاشدة، التي تم تنظيمها في اطار التحرك النقابي والعمالي في شتى القطاعات والمناطق.

وقد انطلقت هذه المسيرة الشعبية من ساحة خلوات فالوغا، مرافقة اليافطات التي تندد بنهج الحكم الاحتكاري الذي يستهدف التجويع والتركيع.

وسار في مقدمتها مسؤولو الادارة المدنية والهيئات السياسية والاجتماعية والعمالية.

وبوصولها الى مقر الادارة المدنية تكلم السادة: صياح هاني، رئيس تجمع موظفي المصارف، وبهجت ابو الحسن، رئيس مكتب جبهة التحرر العمالي، والدكتور بسام هلال، والدكتور صلاح ابو الحسن، فدعوا جماهير الشعب الى الوحدة ومواصلة التحرك، لان المعركة الراهنة هي معركة الفقراء والمساكين، ضد نهج الافقار والتجويع والاحتكار. ودعوا الى العمل متكاتفين من اجل تحويل مجتمعنا الى مجتمع انتاجي حقيقي، وان نتخلى تدريجا عن الاستيراد من الخارج، وتسليم رقابنا الى حفنة مستغلة من السماسرة المحتكرين.

واكدوا ان الجماهير الشعبية التي واجهت مشاريع الهيمنة والاحتلال بالدماء الزكية، لقادرة ان تحمي مصالحها وتدافع عن كرامتها وحقها في حياة شريفة حرة.

المسيرة الحاشدة في المتن الاعلى

ورقة عمل الهيئة الوطنية الشعبية تجدد العهد على مواصلة التحرك الشعبي الديمقراطي الموحد ضد نهج الاحتكار والاستغلال والتجويع

عقد مجلس المندوبين في الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار اجتماعا استثنائيا في اعقاب التحركات النقابية والشعبية، في ٢١ تموز الماضي، حضره ممثلو الاتحادات والنقابات العمالية والهيئات النسائية والشبابية والهيئات والروابط الاجتماعية والمؤتمرات المناطقية، حيث تم اقرار ورقة عمل الهيئة الوطنية الشعبية للمرحلة المقبلة. وننشر نص ورقة العمل المشار اليها في ما يأتي:

مشروع ورقة عمل الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار

١ ـ تميزت الفترة الفاصلة منذ الاجتماع الموسع للهيئة الوطنية في ٢٦ حزيران، والذي اقر، التوجهات والمهام النضالية، تميزت باتساع الحملة الشعبية وتطورها وشمولها جميع المناطق والقطاعات تحت الشعارات التي رفعتها الهيئة وسائر المنظمات والاتحادات والهيئات المنضوية في الحملة...

فعلى امتداد محطات نضالية ثلاث من الاضراب الوطني الى الاعتصامات والمسيرات وما تخللها من مهرجانات وندوات واجتماعات عامة شارك فيها الشعب اللبناني بكل فئاته الشعبية وجماهيره العمالية والنسائية والطلابية والشبابية ومهنييه ومثقفيه والمعلمون والمزارعون واكدوا بوضوح قاطع وحدة مصالحهم الحياتية وتطلعاتهم الى حل الازمة بالتغييرات الجذرية، كما اكدوا في وحدة التحرك النضالي عن استعدادات كبيرة لمتابعة الحملة وصولا الى تحقيق هذه الاهداف..

٢ ـ لقد ركزت الحملة في تصاعدها على حقائق دحضت جميع محاولات التمييع والتجهيل والالتفاف من قبل الحكم والقوى الرجعية والاحتكارات. واهم هذه الحقائق ان الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد هي ازمة هذا النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ازمة نظام الفوضى الذي سبب بتركيبته السياسية وقوانينه ونهجه العام اخطر ازمة في تاريخ لبنان المعاصر، ورغم محاولات الحكم في اخفاء هذه الحقائق، فان التحرك النضالي ركز على المسؤولية الاولى والمباشرة للحكم وسياساته ومواقفه ونهجه عن تفاقم الازمة وكذلك مسؤوليته الاساسية في اطلاق حرب التجويع والافقار خدمة لمصالح الاحتكارات. وشدد التحرك على ان لا افق لحل هذه الازمة من داخل النظام ودون التغييرات الجذرية المطلوبة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية... تغييرات تجريها الجماهير العمالية والشعبية في المدينة والريف وتجريها القوى الشعبية المنظمة في نضال واع يستند الى تحالف وطني يضم جميع القوى التي تريد ان تناضل من اجل تحرير لبنان من العدو الصهيوني، وتحريره من الهيمنة الطائفية والنظام السياسي الرجعي الذي يكرس التفتيت المذهبي والطائفي والمناطقي، وتحريره من تسلط الاحتكارات المالية والمضاربين على الدولار وسارقي لقمة العيش...

٣ ـ ان نزول مئات الالوف من اللبنانيين المتضررين من الازمة ونهج الحكم في نضالات موحدة هو التعبير عن انهم بدأوا يأخذون قضيتهم بيدهم ومن اجل التغيير الجذري. وبينت مشاركة الجماهير في المنطقة الشرقية في الاضراب العام والاعتصام ان هنالك امكانيات واسعة لتوحيد النضال على قاعدة وحدة المصالح الحياتية وعلى اساس

القاعدة الديمقراطية. وهذا التحرك الموحد بهذه الضخامة اثار ويثير ردود فعل لتخريب التحرك وتشويهه ومنعه من الاستمرار. وقد ظهر ذلك جليا في مواقف الحكم والكتائب والقوات وممارساتهم القمعية لمنع التحرك واستمراره في المنطقة الشرقية وضغوطاتهم على بعض قيادات الاتحاد العمالي العام الذين رضخوا للضغوط وتراجعوا عن مواصلة الدور المطلوب من قيادة الاتحاد العمالي العام في الحملة والمواجهة مع مسببي الازمة وحرب التجويع والافقار. وعلى رغم ملاحظات الهيئة في بداية التحرك على الخطة التي يقترحها الاتحاد العام، وعلى رغم تخوف الهيئة من محاولات بعض قيادات الاتحاد العام استغلال التحرك لترويج طروحات القوى الفاشية فان الهيئة الوطنية دعت الى التعبئة الواسعة لانجاح التحرك خلال شهر تموز وعلى اساس الشعارات التي اقترحها الاجتماع الواسع للهيئة الوطنية في ٢٦ حزيران، غير ان بعض قيادات الاتحاد العمالي العام قد تخلت وتراجعت عن مواصلة التحرك وساهمت في ترددها في ان تحقق ضغوطات الكتائب والقوات اللبنانية مراميها في منع الجماهير في المنطقة الشرقية في تنفيذ المسيرات..

٤ ـ ان التقدم في التحرك العمالي والشعبي في عملية المواجهة ضد الحكم ونهجه ومن اجل وقف الحرب على اساس الحل السياسي والوفاق الوطني الحقيقي اللذين يضمنان تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويضمنان تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي على يد نضالات المقاومة الوطنية المحتضنة من جماهير شعبنا باسره...

٥ ـ ان مواصلة الحملة الشعبية لتحقيق هذه الشعارات ستتعزز في ظل الاجواء المريحة التي وفرتها الخطة الامنية في بيروت الغربية والتي تطبق بنجاح برعاية ومساعدة الاشقاء السوريين، وحققت هذه الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات الصلة المباشرة اليومية مع مصالح الخطة واحدا من المطالب الملحة للجماهير والذي رفعته الهيئة في مواقفها واتصالاتها، وهو وضع حد للتسيب والفلتان والفوضى والتجاوزات التي انهكت الساحة الوطنية وصمود الجماهير. ونعلق الاهمية القصوى على نجاح هذه الخطة وتطويرها وتحصينها بما يعزز المواجهة السياسية والوطنية والشعبية ضد الحكم والقوى الرجعية التي تطيل امد الحرب ومآسي اللبنانيين، ان الهيئات والقوى الوطنية مدعوة الى حماية هذه الخطة تأكيدا للدفاع عن امنها ومصالحها..

٦ ـ ان موجبات المرحلة النضالية المقبلة لتطوير الحملة تقضي بمواصلة الضغط الجماهيري واعتماد كافة الاشكال النضالية التصعيدية من اجل تحقيق شعار اسقاط الحكم المتمثل برئيسس الجمهورية المسؤول الاول عن احتدام الازمة واستمرار مآسي الحرب واستقالة الحكم والحكومة كمدخل لولوج الحل السياسي على اساس التغييرات الجذرية وكذلك الضغط للمجيء بحكم جديد وسلطة جديدة تنفذ سياسات تستجيب لمصالح الجماهير على اختلاف انتماءاتها وتطلعاتها، الى بناء لبنان جديد ينعم بالحريات والعدالة الاجتماعية والمساواة..

٧ ـ ان القيادات والقوى والفعاليات الوطنية، وبعد نجاح الخطة الامنية اصبحت مدعوة اكثر من اي وقت مضى الى توفير مستلزمات الصمود الاجتماعي والحياتي للتخفيف من الاعباء الكبيرة في الميادين المعيشية، كما ان الهيئة الحكومية مدعوة الى اتخاذ خطوات ملموسة وفعلية في اتجاه معالجة ازمات ملحة ويومية كتأمين المحروقات والطحين والمواد الغذائية الاساسية وتوزيعها باسعار الكلفة على الفئات الشعبية بواسطة التعاونيات، ومعالجة وتأمين الخدمات الاساسية الملحة من كهرباء وماء وهاتف.. ونظافة عامة مختلف المواطنين ومكافحة الفساد والتسيب في هذه المؤسسات..

٨ ـ ان المنظمات والهيئات النقابية والشعبية مدعوة الى مواصلة التحرك في جميع المناطق والتنسيق فيما بينها واعتماد كافة اشكال النضال الديمقراطي الجماهيري، من المهرجانات والمسيرات العامة والقطاعية والاعتصامات، وهي مدعوة الى عقد الندوات العامة والنوعية والمتخصصة على اساس علمي في سبيل التوعية والتعبئة ولمواجهة حملات التشويه والتجهيل التي يمارسها الحكم والاحتكارات ووسائل اعلامهم.

٩ ـ وتتحمل وسائل الاعلام الرسمية والخاصة في المناطق الوطنية وبخاصة التلفزيون مسؤوليات كبرى في اطار مواجهة حرب التضليل والتجهيل التي يستخدمها الحكم في حربه للتجويع والافقار. وهي مدعوة الى الانفتاح اكثر فاكثر لافساح المجال للهيئة الوطنية ومختلف الهيئات والمنظمات الشعبية للتعبير عن آرائها ومواقفها وتنظيم الندوات التي تساهم في توعية الجماهير الى مصالحها الحقيقية...

١٠ ـ وتقترح الهيئة في اطار الخطة للمرحلة المقبلة ان يصار الى تنظيم ندوات توعية، عامة وقطاعية متخصصة (عمال، نساء، شباب، معلمون، مزارعون الخ...) في بيروت وسائر المناطق تساهم في تعميق وتطوير الوعي الشعبي حول الازمة واسبابها والحلول المقترحة لها في اطار التغيير الجذري الذي وحده يضع اسس لمعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية..

والندوات المقترحة يساهم في التحضير لها واعدادها وتقديمها ومناقشتها الهيئات والمنظمات الديمقراطية والشعبية: نقابات، نساء، شباب، طلاب، معلمون، مزارعون، شخصيات وفعاليات وطنية، اضافة الى خبراء واختصاصيون واساتذة جامعات وباحثين حول مختلف القضايا والمحاور الوطنية

والاقتصادية والاجتماعية..

اما القضايا والمحاور فهي تضم:

- الازمة الاقتصادية العامة والتغيير المطلوب.
- السياسات النقدية والمالية والتضخم.
- المحور الوطني والسياسي والنظام السياسي والاصلاحات السياسية والطائفية والديمقراطية...
- المحور التربوي واوضاع المعلمين والطلاب.
- محور المرأة وقضاياها المهنية والاجتماعية والثقافية..
- المحور الصحي وقضايا الدواء والاستشفاء والضمان الاجتماعي.
- محور الخدمات العامة: كهرباء، مياه، هاتف، نظافة الخ...
- قطاع الدولة ودوره واوضاع العاملين فيه.
- الاوضاع الزراعية وعمال وعاملات الريف..
- محاور اخرى مقترحة...

١١ - وتقترح الهيئة أن يجرى تنسيق وتنفيذ هذه الخطة وتتويجها بعقد مؤتمر وطني شعبي عام يتوج عقد مؤتمرات وطنية في كل منطقة وعقد الندوات النوعية التي ستضع استنتاجاتها العلمية والنضالية.

١٢ - وفي ضوء اقرار خطة العمل المقترحة من قبل الهيئة الوطنية ستجرى لقاءات دورية ومنتظمة مع الهيئات والمؤتمرات الشعبية في المناطق لاعداد البرامج التفصيلية والتنفيذية للخطة وعلى اساس روزنامة عمل متوافقة مع اوضاع كل منطقة..

١٣ - ان الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار تجدد العهد لمتابعة التحرك النضالي الشعبي وتطويره وتوسيعه وقيادته، كاطار ديمقراطي منفتح وواسع، اطار للعمل الموحد والتنسيق بين مختلف الهيئات والمشاركة فيها، ولرفع الصوت والمطالب الشعبية الملحة ودفاعا عن مصالحها الحيوية...

بيروت في ٢١ تموز ١٩٨٦

مجلس المندوبين في الهيئة الوطنية الشعبية.

١٥ عاما على الضمان الصحي:

ازمات وحلول!

بقلم: الدكتور سعيد مراد

رئيس مركز بيروت في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ألقى رئيس مركز بيروت في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، محاضرة قيمة حول الضمان الاجتماعي، في مدرسة اعداد الكوادر النقابية التابعة لجبهة التحرر العمالي، تناول فيها جوانب قانونية وعملية. وننشر في ما يأتي نص الجانب العملي المتعلق بفرع المرض والأمومة (الضمان الصحي):

ان تأكيدنا على أهمية الضمان الصحي في الحياة الاجتماعية بما يقدمه من خدمات لجمهور واسع من اللبنانيين يستوجب التوقف عند الصعوبات التي واجهت تنفيذ هذه التجربة والمشاكل التي اعترضتها وصولا الى طرح الحلول الملائمة.

أ - التمويل

لم تكد تمر أربع سنوات على بدء التجربة (أول شباط ١٩٧١) حتى اندلعت الحرب التي ما زلنا نعاني من آثارها المدمرة حتى اليوم. وقد تشعبت المشاكل وازدادت مع تطور الأحداث والضمان الصحي ما زال طري العود. وإذا كانت التجربة قد حققت وفرا في مداخيل الفرع في السنوات الاربع الأولى، فان هذا الوفر سرعان ما التهمته سنوات الحرب، كما التهمت **الاحتياطي القانوني**. وفي حين وصلت نسبة الجباية الى ٩٥٪ في أوائل عام ١٩٧٥ تدنت هذه النسبة ابتداء من ١٩٧٦ حتى نيسان ١٩٨١ لتصل إلى نسبة ٥٠٪ ثم بدأت تتدنى تدريجيا حتى وصلت بعد الاجتياح الاسرائيلي إلى نسبة ١٠٪، ولولا صدور قانون براءة الذمة الاخير لتوقف الفرع نهائيا عن العمل. ومع ذلك فهي اليوم تصل إلى نسبة ٥٠٪ في أفضل الحالات و٦٠٪ من الموارد الحالية للضمان الصحي تدفعه الدولة في حين يدفع ارباب العمل ٤٠٪ فقط. الأمر الذي أوقع الفرع في عجز مالي بلغ حوالي **٢٠٠ مليون ليرة**.

ب - نمو التقديمات.

ومقابل انخفاض الاشتراكات نمت التقديمات بشكل عامودي في حين كان المطلوب نموها أفقيا. فبسبب الأحداث لم ينفذ طب الاسنان، كما تأخر دخول فئات جديدة الى عالم الضمان حتى بداية عام ١٩٨٣. (السائقين - باعة الصحف) بينما ارتفع متوسط كلفة المعاملة الواحدة من ٢٣,٥ ليرة في السنوات الأولى للتطبيق ليصل الى **٩٠ ليرة في** كانون الثاني ١٩٨٣ وأكثر من ٢٠٠ **ليرة في بداية عام ١٩٨٦** وواضح

أن سبب هذا الارتفاع يعود الى زيادة أسعار التعرفات من معاينات وزيارات وأعمال شعاعية ومخبرية وأعمال طبية بالاضافة الى ارتفاع سعر الدواء الذي لم يكن مبررا في أكثر الأحيان دون أن ننسى سوء الأستعمال الناتج عن علاقة المضمون بالطبيب والصيدلية. كما نمت هذه التقديمات بفعل زيادة مساهمة الصندوق في الاستشفاء من ٧٠ الى ٨٥٪ و٩٠٪ ابتداء من أول أيار ١٩٨٦ وفي حال الولادة الى ١٠٠٪، هذا بالاضافة الى عمليات الاستشفاء في الخارج التي تدفع بنسبة ١٠٠٪ كما زادت اجرة السرير والأعمال الجراحية أكثر من مرة. كان آخرها في ١٩٨٥/٩/١ واليوم يطالب اصحاب المستشفيات والأطباء بزيادات جديدة بعد اقرار زيادة الاربعين في المئة. ما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن نمو هذه التقديمات لم يترافق مع تعديل الأجر الخاضع للاشتراك الذي بقي ثابتا عند حدود السبعماية وخمسين ليرة لبنانية شهريا (أي نسبة ٧٪ من ٧٥٠ ل.) في حين ارتفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٠٠ ليرة لبنانية وقد صدر مؤخرا المرسوم رقم ٣١٤٦ تاريخ ١٩٨٦/٤/١١ القاضي برفع معدل الاشتراك الى ضعفي الحد الادنى للاجور أي ٤٤٠٠ ليرة.

ج ـ الدواء

يشكل ثمن الدواء نسبة كبيرة من كلفة الضمان الصحي تبلغ حاليا نسبة **٥٥٪** من كلفة المعاملة الواحدة في حين أنها لم تتجاوز الـ ٣٧٪ **قبل عام ١٩٧٥**.

وتبدو أهمية المشكلة عندما نعلم أنه يوجد في السوق اللبنانية ما يقارب **العشرين الف صنف** من الدواء بينما لا تزيد في البلدان المتقدمة عن بضعة آلاف.

ولقد بينت التجربة التي لجأ إليها الصندوق بصدد استيراد الادوية مباشرة لحسابه أن هناك وفرا وصل في بعض الحالات الى حدود الـ ٦٠٪ من سعر المبيع. ولا تتوقف أهمية الاستيراد المباشر عند حدود التوفير فقط بل تتناول فعالية الدواء الذي يختار من قبل لجنة مشهود لها بالكفاءة العلمية.

واذا علمنا أن عمليات الاستيراد المباشر للدواء من قبل الصندوق جرت في الوقت الذي كانت فيه أكثر الدول الاوروبية مجمدة سعر الدواء لادركنا أهمية الاستيراد المباشر في هذه الأيام بعد أن اصبحت **الاسعار حرة** نظراً لما يشكله عامل المنافسة من توفير.

صحيح أن كلفة الدواء قد تزايدت في بلد المنشأ وقد بلغت في البلدان الاوروبية نسبة ٨٠٪ منذ عام ١٩٧٥ حتى اليوم، كما أن الزيادة الحاصلة في لبنان قد تأثرت بسبب هبوط قيمة العملة اللبنانية. إلا أن الواقع يثبت أن هناك إرتفاعاً جنونياً وغير مبرر على الاطلاق لأن هناك أرباحاً تصل إلى ٢٠٠٪ وبعض الأصناف يزيد بنسبة ٦٠٠٪ عن مثيله في بعض البلدان العربية.

من البديهي القول أن الصندوق توقف عن استيراد الادوية مباشرة خلال سنوات الحرب مما رفع كلفة المعاملة الى حدود غير معقولة ولا سيما بعد أن فقدت الرقابة على الأسعار. والحل الأمثل في نظرنا يكمن في العودة الى حصر الادوية المسموح باستعمالها واللجوء الى سياسة الاستيراد المباشر، وإعتماد اللصاقة بدلا من احضار الغلافات والزجاجات، نظرا لما تشكله هذه الوسيلة من فعالية في الحد من سوء الأستعمال بالاضافة إلى أنها تحفظ للمضمون كرامته.

د ـ صعوبات ومشاكل إدارية بسبب الوضع الأمني.

لقد طالت الحرب بآثارها المدمرة مراكز الضمان المتعددة أسوة بالمؤسسات العادية الأخرى فدمرت بعض المراكز (صيدا) وأصيب بعضها الآخر بأضرار جسيمة (المركز الرئيسي ـ الباشورة ـ بدارو ـ بئر حسن).

د. سعيد مراد.

ولم تتوقف نتائج الحرب عند حدود الأضرار المادية التي لحقت بمباني الصندوق، بل شملت عدداً من جهازه البشري، كما تأثرت مصالح المضمونين بفعل ضياع المعاملات العادية ولا سيما بعد الاجتياح الاسرائيلي. وكان من نتائجها الأكثر سوءاً الضرر الذي حصل من جراء التحاق معظم الموظفين بالمراكز **الاقرب لمحل سكنهم** او الانسب من الناحية الامنية، مما **احدث خللا** في الوضع الاداري بحيث اصبحت بعض المراكز تعاني من التخمة في عدد الموظفين في حين أن بعضها الآخر يشكو من النقص. وكان **لانقاص ساعات العمل** بعد الاضطرار لاعتماد الدوام الواحد (٨ ـ ١٤) الذي قلما ما كان يحترم، وغياب الموظفين بسبب الوضع الأمني، أثره الكبير في تراكم المعاملات وعدم السرعة في انجازها، ففي حين كانت معاملات الضمان الصحي تتبع مسلك الدفع المباشر الشبيه بأسلوب االمصارف اعتمدت معظم المراكز مسلك الدفع المؤجل، وبعد ان كان المعدل الوسطي لانجاز المعاملة **٢٣ دقيقة** قبل الاحداث أصبح إنجازها **يستغرق شهوراً عدة خلال أعوام الحرب**. والواقع ان هذا الأمر ليس مستغرباً، ففي حين تقفل مراكز الصندوق لا يتوقف المضمونون عن المرض. الأمر الذي يستوجب وقفة جدية لمعالجة التراكم في

المعاملات باعادة توزيع الموظفين وفقاً لحاجات العمل وإعتماد سياسة الثواب والعقاب لتشجيع الموظفين الكفوئين.

هـ ـ المشاكل مع أطراف الصندوق.

١ ـ مع الأطباء.

يعتبر الطبيب طرفاً أساسياً في إنجاح تجربة الضمان الصحي ولهذه الغاية نصت المادة ١٢ من النظام الطبي على ما يلي:

على الأطباء أن يحرصوا في جميع وصفاتهم الطبية، وبصورة خاصة وصفات الأدوية، على التوفيق بين أقصى حدود التوفير وفعالية المعالجة، في نطاق التشريعات والأنظمة النافذة وأن لا يصفوا إلا المستحضرات المدرجة على الجداول الموضوعة من قبل الصندوق. من جهة ثانية، تنص المادة الثالثة من الاتفاقية النموذجية التي تعقد مع الطبيب على أن يتعهد هذا الأخير بتنفيذ أحكام النظام الطبي للصندوق وخاصة الأحكام المتعلقة بتنظيم المستندات التي تبرر اعطاء التقديمات والاحكام المتعلقة بالمراقبة الطبية. كما تنص المادة الرابعة من الاتفاقية بأن يتقيد الطبيب بتعرفة الأجور المحددة من قبل الصندوق...

وقد لاحظنا من خلال الممارسة العملية أن كثيرا من الاطباء لا يتقيدون بالتعرفة فيما يتعلق بالمعاينات في العيادة او بالزيارات في منزل المريض نهارا أو ليلا أو في الأعمال الطبية المختلفة، بل يتقاضون من المضمونين مبالغ تفوق التعرفات التي وافقوا عليها عند توقيع الاتفاقية.

كما لاحظنا أن هناك اطباء يدونون على استمارة المرض **عبارة زيارة منزلية** ويتقاضون اجورهم على هذا الأساس، بينما يكون العمل الطبي الذي اجري عبارة عن معاينة في العيادة، كثيرا ما يصرح المضمون بحقيقة الأمر.

كما تبين لنا أن هناك بعض الاخصائيين الذين يقومون بأعمال طبية معينة ويسجلون على استمارة المرض اعمالا طبية اخرى، فبدلا من أن يسجلوا رمز العمل الطبي الذي قاموا باجرائه، يسجلون رمز عمل آخر تساوي قيمته ضعفي أو ثلاثة أضعاف العمل الطبي الذي قاموا باجرائه فعلا.

كما ثبت لدينا أن بعض المضمونين يجمع غلافات الادوية الفارغة من أصدقائه الذين لا يستفيدون من تقديمات الضمان الصحي ويتوجهون الى بعض الأطباء طالبين منهم كتابة وصفات طبية. الجدير بالذكر، أن هؤلاء الأطباء يقومون بتدوين معاينات على الاستمارات في حين لا تكون هناك اية حالة مرضية يعاني منها المضمون، مما يجعل الصندوق يتحمل المساهمة في دفع ثمن الدواء وأجر المعاينة معاً

٢ ـ مع المختبرات

تتلخص التجاوزات التي تقدم عليها المختبرات بالأمور التالية:

ـ مخالفة التعرفة ـ وهي نادرة حاليا.

ـ وضع عدة رموز للعمل المخبري الواحد مع تقاضي قيمة اعمال مخبرية غير مطلوبة أصلا من الطبيب المعالج.

٣ ـ مع مؤسسات الأشعة.

ويمكن إيجازها بما يلي:

ـ تقاضي تعرفات تفوق التعرفة المقررة بموجب جدول الأعمال الشعاعية.

ـ بعض هذه المؤسسات يقوم بتدوين أعمال شعاعية غير مطلوبة أصلا من قبل الطبيب المعالج.

ـ احيانا تقوم بعض مؤسسات الأشعة بتنفيذ أعمال شعاعية تحتاج الى اتفاق مسبق قبل أن يحصل المضمون على الموافقة من الضمان مما يفقده حقه باسترجاع المبلغ المدفوع.

٤ ـ مع الصيدليات.

لا بد من الاشارة في هذا المجال الى ظاهرة **انتشار الصيدليات اثناء الحرب** بدون توفر الشروط القانونية مما جعل **الدواء شبيهاً بالسلع الأخرى** التي يحتاجها المستهلك. وغني عن القول ان سوء الاستعمال على صعيد الدواء لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة الصيدلية، مما يحتم ضرورة اتخاذ اجراءات رادعة بحق الصيدليات المخالفة. وهنا يأتي دور الدولة في الاشراف على تسعير الدواء وصلاحيته ولا بد من الاشارة في هذا الصدد الى تأكيد ما قلناه آنفا عندما تناولنا بالبحث مشكلة الدواء.

٥ ـ مع المستشفيات.

تشكل نفقات الاستشفاء ما يقرب **من ٤٠٪** من كلفة الضمان الصحي، لهذا يؤثر سوء الاستعمال الذي يحصل في هذا المجال تأثيراً واضحاً على الكلفة الاجمالية. من هنا كان إهتمام ادارة الضمان بتخصيص أطباء مراقبين للمستشفيات للتحقق من الأمور الفنية بالاضافة الى تعيين مراقبين اداريين للتحقق من النواحي الادارية.

لهذا كانت التجاوزات المتعلقة بهوية المريض أو عدد أيام الاستشفاء أو نوع العمل الطبي نادرة الحصول، كما أنه لا مجال لمخالفة التعرفة إذا دخل المضمون ـ أو احد أفراد عائلته من المستفيدين ـ الدرجة المخصصة للمضمونين طالما أن الصندوق يتولى دفع المبالغ المتوجبة عن الاستشفاء للمستشفى. هذا لا يعني عدم وجود مخالفات في حقل الاستشفاء، إلا أنها قليلة اذا قيست بالنسبة لغيرها وتتعلق عادة بالادوية واللوازم الطبية والأعمال المخبرية والشعاعية وكثيرا ما تحصل في حالة عدم حصول المضمون على موافقة مما يستوجب دفع المعاملة للمضمون من قبل الصندوق مباشرة.

والموضوع الأهم في مجال الاستشفاء يتلخص في حال دخول المريض درجة أعلى من درجة الضمان لأن المستشفى في هذه الحال يطبق التعرفة التي تناسبه،

دون أي تدخل من الضمان، لأن المبلغ الذي يحاسب به الصندوق يتناول درجة الضمان فقط. وحينئذ تنقلب الآية فبدلا من أن يدفع المضمون نسبة المساهمة المتوجبة عليه وقدرها ١٥٪ فيما لو دخل درجة الضمان، يصل حسابه الى نسبة ٧٠ أو ٨٠٪ من كلفة الاستشفاء الاجمالية.

وهناك ناحية اخرى تتعلق بأجر العمل الطبي في المستشفى اذ كثيرا ما يلجأ الأطباء لمخالفة التعرفة المقررة - وبعض الأحيان تتم المخالفة بالاتفاق مع المضمون فيتقاضى اجورا اضافية تصل الى ثلاثة أو أربعة أضعاف التعرفة المقررة من قبل الصندوق، دون أن تتدخل ادارة المستشفى بهذا الأمر.

هذه الصعوبات والمشاكل التي اعترضت تنفيذ الضمان الصحي منذ بداية تطبيقه يجب ان لا تنسينا الوجه الايجابي الذي يتمثل بتقديم الخدمات التي يقدمها الصندوق لمضمونيه. كما أن أثر تلك المشاكل لم يكن بتلك الأهمية لو لم تقع الأحداث المدمرة منذ عام ١٩٧٥، وإن العودة الى الحياة الطبيعية كفيلة بتقليص أثر تلك المشاكل. وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى ضرورة تحقيق الأمور التالية:

١ - تطبيق سياسة الثواب والعقاب على مستخدمي الصندوق من أعلى الى أسفل

٢ - اعادة توزيع المستخدمين على المراكز وفقا لحاجات العمل الفعلية.

٣ - ضبط سوق الدواء باعتماد اللائحة المحصورة والعودة الى سياسة الاستيراد المباشر من قبل الصندوق.

٤ - إعتماد اللصاقة بدلا من الغلافات والزجاجات.

٥ - التشدد في قمع المخالفات تحت طائلة فسخ العقد نهائيا مع الطبيب أو المؤسسة المخالفة.

٦ - تعزيز جهاز المراقبة الطبية.

٧ - إعتماد سياسة استشفاء جديدة تقوم على الزام المستشفيات بتخصيص عدد معين من الاسرة لا يقل عن ٦٠٪ من مجموع اسرة المستشفى.

٨ - اعتبار الاستشفاء عملا واحدا لا يتجزأ وتحميل المستشفى المسؤولية في حال مخالفة الطبيب التعرفة المقررة للعمل الطبي.

٩ - قيام تعاون بين الصندوق ووزارة المالية بحيث تبلغ دائرة ضريبة الدخل بالاتعاب التي يتقاضاها كل طبيب من المضمونين.

١٠ - إعتماد المكننة في أجهزة الصندوق.

هذه الضوابط جميعها كفيلة إذا ما تحققت بقيام ضمان صحي أقرب ما يكون الى الوضع السليم، نقول ذلك لأن الوضع السليم مئة بالمئة أمر غير ممكن في المجتمع.

العجز الاداري والتضخم المالي يدفعان فروع الضمان الاجتماعي الى الكارثة!

بدأ الوضع المالي في فروع الضمان الاجتماعي عموماً وفي صندوق ضمان المرضى والأمومة خصوصاً يقلق المسؤولين في الصندوق وفي سلطة الوصاية وفي الحركة النقابية، بسبب ازدياد العجز الحاصل في الفرع المذكور منذ العام ١٩٨٣، وحتى الأشهر الستة الأولى في العام ١٩٨٦.

أما بالنسبة لفرعي تعويضات نهاية الخدمة والتعويضات العائلية فان الوضع أفضل من الناحية المالية نتيجة توفر الاحتياطي وتوازن التقديمات مع الاشتراكات.

فرع المرض والأمومة

ماذا يجري في فرع ضمان المرض والأمومة وما هو وضعه المالي؟

ان وضع الفرع يتردى يوماً بعد يوم في شكل بات يهدد بتوقف التقديمات، فالفرع ينفق حالياً من احتياطي غيره وخلافاً للقانون الذي ينص على استقلالية الفروع المالية في الجبابة والتقديمات، وهنا لا بد من ايراد الحقائق الآتية:

١ - إن عجز الفرع ليس جديداً فهو يعود للعام ١٩٨٢، وتحديداً للفترة السابقة للاجتياح الاسرائيلي، حيث دقت الادارة ناقوس الخطر حول خطورة الوضع المالي، وأوقفت المعاملات العائدة لاجراء المؤسسات التي لا تقوم بتسديد اشتراكات

فربطت بذلك التقديمات بالاشتراكات خلافاً للقانون الذي ينص على ان التقديمات معقودة حكماً، وبالتالي لا يجوز ايقافها عن المضمونين مهما تكن الأسباب. وكان من نتيجة الحملة آنذاك استحصال الفرع على سلفة خزينة بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة لضمان استمرار تقديمات الفرع، الى ان جاء العام ١٩٨٤ حيث بدأ العجز يظهر من جديد، فقامت الاداره بجولة أخرى لاعادة التوازن المالي الى الفرع. فأصدرت مراسيم بزيادة الاشتراكات في الفرع عن طريق رفع الحد الأقصى الى ضعفي الحد الأدنى للأجور بعد أن كان يقتطع على أساس ٧٥٠ ليرة شهرياً وبوشر التطبيق اعتباراً من بداية العام ١٩٨٦ من دون أن ينعكس ذلك ايجاباً على مالية الفرع بسبب تدني حجم الجباية وامتناع الكثير من المؤسسات عن التسديد.

العجز الكبير

٢ ـ تشير مالية الفرع الى انه في العام ١٩٨٣ بدأ العجز يظهر في شكل كبير استناداً الى الأرقام التالية:

ـ بلغت قيمة الاشتراكات في العام ١٩٨٣ بما فيها مساهمة الدولة ما نسبته ٢٥ بالمئة من النفقات أي حوالى ١١٨ مليون ليرة، تقابلها تقديمات مع مصاريف ادارية بقيمة ١٩٧ مليون ليرة أي ان العجز بلغ حوالى ٧٩ مليون في نهاية العام المذكور.

ـ في العام ١٩٨٤، بلغت قيمة الاشتراكات ١٠٠ مليون ليرة وكانت النفقات ٢٠٨ ملايين ليرة أي ان العجز ارتفع الى ١٠٨ ملايين ليرة.

ـ في العام ١٩٨٥ تراجعت قيمة الاشتراكات الى حوالي ٥٨ مليون ليرة في حين ارتفعت قيمة التقديمات الى حوالي ٣٤١ مليون ليرة وقارب العجز ٢٨٣ مليون ليرة.

ـ في العام ١٩٨٦ وخلال الأشهر الست الأولى قدرت ادارة الصندوق

العجز الشهري ما بين ٢٨ و٣٠ مليون ليرة أي ان العجز حتى حزيران فاق الـ ١٥٠ مليون ليرة.

وتشير احصاءات الصندوق (التي تستند الى تقديرات رقمية بسبب عدم وجود حسابات دقيقة عن الوضع الحقيقي للفرع) ان العجز المتراكم قدر حتى نيسان الماضي بحوالي ٤٠٠ مليون ليرة، مع ان الحقيقة والواقع يشيران الى أكثر من ذلك بكثير. وسبب الارتفاعات الكبيرة في قيمة العجز خلال السنتين الأخيرتين يعود الى الأسباب التالية:

أسباب العجز

أ ـ تراجع حجم جباية الاشتراكات عموماً في صندوق الضمان وخصوصاً في الضمان الصحي من ٦٠ الى أقل من ٣٠ في المئة حالياً، وذلك نتيجة عدم التشدد في تطبيق براءة الذمة من جهة، وصدور قوانين تمديد المهل والعفو من غرامات التأخير في شكل دوري، الأمر الذي ساهم في جعل المؤسسات تتعامل من دون جدية في تسديد موجباتها.

ب ـ رفع تعريفات الاستشفاء والطبابة بموجب الاتفاق مع أصحاب المستشفيات والأطباء بنسبة تراوحت بين ٦٦ و٨٢ بالمئة، والتي طبقت اعتباراً من أيلول من العام ١٩٨٥ وهي التي رفعت قيمة تقديمات فرع الضمان الصحي من حوالي ٢٠٠ مليون ليرة سنوياً الى ٣٠٠ مليون ليرة.

ج ـ الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأدوية التي تعدت الـ ١٥٠ والـ ٢٠٠ في المئة بين نهاية العام ١٩٨٤ ومنتصف العام الحالي وهي مرشحة للاستمرار في ظل تراضي مجلس ادارة الصندوق وادارته في عملية استيراد الأدوية للمضمونين. فحسب تقديرات ادارة الضمان فان كلفة الدواء تشكل ما نسبته حوالي ٥٠ بالمئة من كلفة الضمان الصحي، وتأخير عمليات الاستيراد يعني بالضرورة تقديم خدمة للمستوردين ووكلاء الأدوية الذين يضغطون باتجاه منع اتمام المشروع ليستمروا باستغلال المواطن عموماً والمضمون خصوصاً.

مواجهات جديدة

ووضع الفرع العاجز لن يتوقف عند هذا الحد لاعتبارات كثيرة أخصها:

أ ـ بدء نقابة أصحاب المستشفيات الاستعداد لخوض معركة جديدة لرفع تعريفات الاستشفاء للمستشفيات المتعاقدة مع الصندوق بنسبة ٤٠ في المئة (معدل كلفة غلاء المعيشة التي أعطيت للاجراء عن العام ١٩٨٥) وهذه المطالبة جاءت تنفيذاً لمضمون ميثاق الشرف الموقع بين ادارة الصندوق ونقابتي المستشفيات والأطباء. وهذا يعني انه في حال قرر الصندوق زيادة التعرفات، سترتفع بنسبة لا تقل عن ٦٠ الى ٧٠ في المئة مما سيرفع

تقديمات الفرع الى حوالي ٤٠٠ مليون ليرة سنوياً كما يرفع بالتالي العجز الى أكثر من ٣٠٠ مليون ليرة في السنة.

ب ـ تضاف الى اكلاف الاستشفاء اكلاف الفرع الادارية التي سترتفع أيضاً بارتفاع الأجور خصوصاً وان الفرع يستخدم النسبة الكبرى من موظفي الصندوق.

ومعالجات.. قيصرية!

ان استمرار الهدر الحاصل في الفرع في ظل وجود الادارة العاجزة عن المعالجة وفي غياب الأجهزة المعنية بملاحقة ديون الفرع سيؤدي الى جعل الادارة تعتمد احدى المعالجات الآتية:

١ ـ وقف التقديمات الصحية والاستشفائية بسبب عجز الفرع عن الايفاء بالالتزامات، وخوفاً من انعكاس استمرار الهدر على وضع الفروع الأخرى، لا سيما فرع نهاية الخدمة الذي يسدد العجز الحاصل من احتياطه الذي يشكل في أكثريته تعويضات المضمونين. وهذا الحل القاضي بوقف التقديمات سيؤدي ولا شك الى كارثة اجتماعية على الصعيد الوطني، تضاف الى المشاكل الحياتية التي يعانيها المواطن، مع الاشارة الى ان عدد المضمونين في فرع الضمان الصحي يبلغ ٢٠٩ آلاف مضمون من دون السائقين العموميين والطلاب، ويستفيد على عاتقهم حوالي ٦٧٢٨٠٠ مستفيد.

٢ ـ الحل الثاني الذي تفكر فيه الادارة هو ربط التقديمات بالاشتراكات بحيث تدفع قيمة الفواتير للمضمونين الذين تلتزم المؤسسات التي يعملون فيها بدفع الاشتراكات المترتبة عليها. وتحاول ادارة الضمان اللجوء الى هذا التدبير، للضغط على المؤسسات بواسطة الاجراء لدفع الاشتراكات المترتبة عليها الأمر الذي يؤدي الى رفع مستوى الجباية المتدنية. وهذا التدبير هو مخالفة صريحة للقانون الذي يعتبر ان حقوق المضمونين مكتسبة ولا يجوز التلاعب فيها.

٣ ـ المعالجة الأخيرة التي قد تلجأ اليها ادارة الصندوق عادة مع تدني جباية الاشتراكات هي زيادة الاشتراكات على المضمونين والمؤسسات.

ولهذه المعالجة مخاطر كثيرة. أولها تغريم المؤسسات التجارية مع الصندوق وتحميلها أعباء اضافية، وكذلك تحميل المضمون نسبة معينة من هذه الأعباء، وهذا التدبير سيؤدي الى زيادة عدد المؤسسات المتخلفة عن دفع الاشتراكات باعتبار ان المؤسسات المتخلفة تستفيد من قوانين العفو والتقسيط في حين تتحمل المؤسسات الأخرى دفع كامل القيمة في وقتها.

فرع التعويضات العائلية

يتمتع فرع التعويضات العائلية حالياً بالتوازن المالي الفعلي وان كان يحتفظ باحتياطي مالي يقدر بحوالي ١٢٠ مليون ليرة حسب تقديرات ادارة الصندوق، ويعود توازن الفرع الذي يقدر عدد مضمونيه بحوالي ٢٠٩ آلاف مضمون الى اعتبارات عديدة أبرزها:

١ ـ ان اشتراك الفرع هو ٧,٥ في المئة على الحد الأقصى الخاضع للاشتراكات والمحدد بـ ٢٥٠٠ ليرة شهرياً وهذا يحقق قيمة اشتراك أكبر من الاشتراكات التي يحققها الضمان الصحي قبل عام ١٩٨٦ عندما كان الحد الأقصى بـ ٧٥٠ ليرة.

٢ ـ بعد تعليق المادة ١٣ مكرر من نظام التعويضات العائلية أصبح رب العمل يدفع مباشرة التعويضات العائلية للأجير ويجري مقاصة مع الصندوق تقضي بحسم تقديمات الفرع من الاشتراكات المترتبة عليه.

٣ ـ يقبض الفرع الاشتراكات من كافة المضمونين في حين لا يستفيد منه سوى المتزوجين ويستفيد من تقديمات هذا الفرع حوالى ٧٠٠ ألف مستفيد على عاتق الـ ٢٠٩ آلاف مضمون. وأظهرت دراسة لادارة الصندوق حول توازن الفرع ان تقديرات جباية الفرع على أساس نسبة ١٠٠ بالمئة خلال العام ١٩٨٦ تقدر بحوالى ٥١٣ مليون في حين تقدر التقديمات بـ ٢٧٦ مليوناً، وعلى أساس نسبة جباية ٥٠ في المئة من الاشتراكات فان الجباية تكون في حدود ٢٢١ مليون ليرة والتقديمات حوالى ١٥٢ مليون ليرة بحيث يحقق الفرع بعد احتساب الأكلاف الادارية فائضاً حقيقياً في جميع الأحوال يفوق الـ ٣٠ مليون ليرة سنوياً. ووضع فرع التعويضات العائلية جعل ادارة الصندوق تجري دراسة حول امكان زيادة تقديمات الفرع من ٤٠٠ ليرة الى ٥٠٠ ليرة في الشهر للزوجة وخمسة أولاد، من دون زيادة الاشتراكات بناء على طلب من وزير العمل الرئيس الحص، غير ان الادارة ما زالت تدرس الموضوع من الناحية المالية لتحديد الحد النهائي للزيادة شرط عدم تحميل المضمون وصاحب العمل أية زيادة في الاشتراكات.

فرع نهاية الخدمة

يبقى فرع نهاية الخدمة الممول الوحيد لعجز فرع ضمان المرض والأمومة لأن احتياطي فرع التعويضات العائلية لا يحتمل أي انفاق غير تقديماته نظراً لضآلة احتياطه المالي بالمقارنة مع فرع نهاية الخدمة، فتقديرات ادارة الصندوق لاحتياطي فرع نهاية الخدمة في الأشهر الأولى من العام ١٩٨٦ تشير الى انه قارب الثلاثة مليارات ليرة وان كان هو أقل بذلك بقليل بعد أن بدأت استحقاقات تعويضات نهاية الخدمة لفئات المستخدمين الذين بدأوا العمل في أيار من العام ١٩٦٥ تاريخ انشاء الفرع وبعد مرور ٢٠ سنة خدمة تستحق بعدها التعويضات للمضمونين، الا ان قيمة التعويضات التي دفعها الصندوق مع نهاية العام ١٩٨٥ للفئة الأولى طالبي التصفية

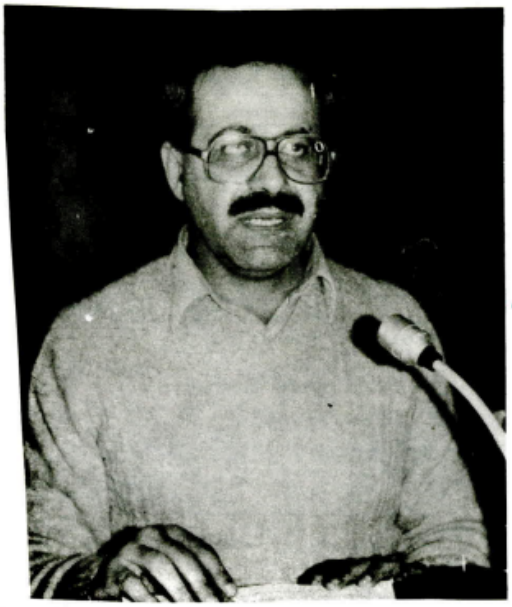

والتي بلغ عددها خمسة آلاف مضمون بلغت حوالي ١٨٥ مليون ليرة منها حوالى ١٤٥ مليوناً مبالغ تسوية دفعها صاحب العمل والباقي دفعه الفرع. غير ان الفرع يحقق اشتراكات سنوية وعلى أساس نسبة ٥٠ في المئة حوالى ١٠٠ مليون ليرة يضاف الى ذلك حوالى ٢٠٠ مليون ليرة يحققها من توظيفات احتياطه، في المصارف الخاصة وفي سندات الخزينة والقروض الاجتماعية التي يمنحها للمؤسسات بفوائد مخفضة، أي ان الفرع يحقق من الفوائد المصرفية فقط ما يوازي ضعف تقديماته ومع ذلك فان الفرع بدأ يتهدده العجز الحاصل في فرع الضمان الصحي الذي يقدر له أن يقع تحت عجز يفوق الـ ٢٥٠ مليون ليرة مع نهاية العام الحالي، مما يعني ان عجزاً يقدر بـ ٢٠٠ مليون ليرة سنوياً يدفعها فرع نهاية الخدمة لفرع ضمان المرض والأمومة ستكون له تأثيرات سلبية على فرع نهاية الخدمة في ظل التراجع المستمر في جباية الاشتراكات، مما يهدد على المدى المنظور تعويضات المضمونين المتراكمة من احتياطي الفرع والجدير بالذكر ان تقديمات فرع نهاية الخدمة بموجب التعويضات التي تستحق تباعاً ستزداد في شكل مطرد مما يعني ان تقديمات الفرع ستكبر وكذلك حجم التعويضات في ظل موجه التضخم وارتفاع حجْم الأجور بفعل غلاء المعيشة.

ان فقدان القيود الحسابية في الضمان منذ سنوات يعطي الانفاق من فرع الى فرع طابعاً فوضوياً تذهب معه حقوق المضمونين هدراً اذا لم تبادر الدولة الى حل مشكلة فرع الضمان الصحي على الصعيد الوطني لا سيما وانه يتعلق بحوالى ٧٠٠ ألف مواطن مستفيد.

توصيات لانقاذ الوضع

لذلك أمام هذا الواقع نقدم التصورات التالية:

١ ـ بالنسبة لفرع ضمان المرض والأمومة: الحل هو بتطبيق المادة ٦٦ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٤ (التي تنص) اذا حدثت كارثة وطنية أدت الى عجز بالغ في الصندوق، يمكن للدولة أن تمنح الصندوق مساعدة استثنائية تحدد على أساس اعادة التوازن المالي بدون زيادة الاشتراكات.

أما الحل الثاني فهو لجوء الادارة والاتحاد العمالي العام الى طلب زيادة مساهمة الدولة من نفقات الفرع والمحدد حالياً بـ ٢٥ في المئة من التقديمات بحيث ترتفع هذه النسبة ما بين ٤٠ أو ٥٠ في المئة تخفيفاً للعجز واستمرار التقديمات الصحية.

ـ الاسراع في عملية استيراد الأدوية للمضمونين والتي يفترض أن تطبق منذ بداية العام بعد اصرار وزير الوصاية على تعجيل عملية الاستيراد نظراً لأهمية الأدوية بالنسبة للمضمونين.

٢ ـ تحويل الفائض الفعلي في فرع التعويضات العائلية الى منح مدرسية.

ـ تنفيذ قرار زيادة التعويضات العائلية للمستفيدين.

٣ ـ اعطاء سلف سكن للمضمونين من حساب تعويض نهاية الخدمة، وتخفيض النسبة المئوية على حساب تصفية التعويض.

٤ ـ التشديد بتطبيق قانون براءة الذمة كما صدر في ٨٢/٤/٣. وتنفيذ انجاز قطع الحساب من عام ١٩٧٩ لمعرفة الوضع المالي الحقيقي لكل فرع.

اعداد: سامي علي حسن

من يعيد الوصفة الطبية من الدعاية التجارية الى موقعها العلمي الصحيح؟

كانت الأدوية قبل تطور الصناعة تحضر بناء على طلب الطبيب في وصفه للمريض، من المواد الكيماوية وخلاصات النباتات الطبية، من قبل أناس تعلموا هذا الفن والعلم واتقنوه وتعاملوا معه كمهنة، ألا وهي مهنة الصيدلة، وكان الطبيب يراعي في الوصفة معرفته العلمية البحتة، ومع تطور صناعة الدواء واجتذابه الرساميل الكبرى لصناعته وتجارته، تغيرت الأمور وبدأت تتجه أكثر فأكثر نحو المنطق الرأسمالي في الانتاج والتسويق والوصف، فأصبح الطبيب والصيدلي والمريض واقعين تحت سيطرة الدعاية التجارية المبنية على شيء من العلم، لم يعد تزاحم الشركات على انتاج أدوية جديدة باهظة الكلفة، بدافع اكتشاف أدوية جديدة لأمراض مستعصية، بل أصبح في معظم الأحيان بدافع انزال صنف جديد الى الأسواق وتصديره بأنه أفضل من غيره، لأن الصنف القديم قد أصبح مسموحاً بتصنيعه من قبل شركات أخرى بعد مرور عدد معين من السنوات على اكتشافه، وحماية براءة تصنيعه، وأصبحت المضاربة على انتاجه تجعله سلعة غير مدرة للأرباح الطائلة.

وينقاد معظم الأطباء وراء «الموضة» ويتبارون في وصف آخر ابتكارات الدواء، فيكثرون من الأدوية في وصفاتهم دون مبرر علمي، وأصبح المرضى يتناولون الأدوية بأنفسهم لكي يوفروا أجر الطبيب، فيصفون الأدوية لبعضهم البعض، ويسرفون في تناولها مما يسبب لهم أمراضاً جديدة كانوا بغنى عنها، أو يلجأون الى دكاكين تسمى خطأ صيدليات فيقعون فريسة أناس جهلة لا يعرفون معنى ما يعطون.

لقد أجريت احصاءات أميركية على ٤٣٠٠ دواء فتبين أن ١٥٪ منها فعالة جداً و٢٧ بالمئة ذات فعالية متوسطة و٤٧٪ فعاليتها محتملة و١١٪ مجردة من أية فعالية. وقد بدأت كلفة الدواء منذ سنوات تشكل عبئاً على الدول الصناعية والغنية، ناهيك بالدول النامية والفقيرة نتيجة هذا التوجه التجاري في صناعة وترويج الأدوية.

وتسوق شركات الأدوية أدويتها الباهظة الثمن في البلدان النامية ومنها لبنان بواسطة، موظفي دعاية من الصيادلة أذكياء، ويتمتعون بعلاقات «اجتماعية» جيدة في غياب سياسة وطنية كان من الممكن أن تستقطبهم لبرنامج وطني ينمي الصناعة ويوجه الاستيراد نحو حاجات البلاد الفعلية وأولويات توجهاتها.

فنرى أن لبنان يعتمد على الاستيراد في ٩٠٪ من استهلاكه للأدوية بينما تعتمد مصر مثلاً على صناعتها المحلية بنسبة ٨٠٪.

هذا وقد طالبت بلدان غربية عديدة بالغاء الأسماء التجارية في محاولة لتخفيف كلفة علاج المرضى، حيث توجه عدد من شركات الأدوية منها شركة Ciba الى انتاج الأدوية بأسمائها العلمية وأنشأت مصنعاً يسمى Geneva Generi لانتاج الأدوية بأسمائها العلمية بدلاً من الأسماء التجارية وحذت حذوها شركات كبيرة أخرى. وجاء هذا التوجه من الشركات الكبرى للحاق بحملة قامت بها أجهزة حماية المستهلك في أميركا متوجهة الى المرضى، طالبة منهم ان يثقوا بالأدوية المشابهة في تركيبها للأدوية المعروفة بأسمائها التجارية والباهظة الثمن. فأصبح المرضى هم الذين يطلبون من الصيادلة أن يعطوهم البديل المنخفض الثمن.

والغريب أن نرى هذا الاتجاه في أميركا وأوروبا ولا نراه في لبنان، رغم تدهور الأموال الاقتصادية للشعب اللبناني. ثم نعود لنستدرك انه هل يملك المواطنون ثقة بالصيدليات بعد أن انتشرت عشوائياً بدون صيادلة ليطلبوا منها المشورة، وبعد أن سادت الفوضى سوق الدواء بحيث أصبح الطبيب يحذر مريضه من الأدوية الفاسدة والمزورة في الأسواق؟

ويبقى السؤال، من ينتشل الناس من الفوضى السائدة في سوق الدواء في نوعيته وفي سعره وفي توفره باستمرار، بدل اخفائه لزيادة أسعاره، وتأمين اعطائه في صيدليات موثوقة باشراف صيادلة؟

من ينتشل الأطباء ومرضاهم من الدعاية التجارية لشركات الأدوية العالمية التي تتخذ من أسواقنا مجالاً رحباً لتسويق أدويتها بواسطة سلسلة من الوسطاء لا هم لهم الا الربح السريع وبأي ثمن؟ المطلوب صياغة برنامج صحي متكامل، طابعه وطني اجتماعي، ومن ضمنه علاج لمشكلة الدواء من كافة جوانبها. فالأطباء لن يتمكنوا بعد اليوم من متابعة مرضى لا يأخذون الأدوية الموصوفة لهم لأنهم غير قادرين على دفع ثمنها ولا حتى ثمن ٣٠٪ من سعرها، رغم ان صندوق الضمان ما زال يتحمل مكابراً عجزه نسبة ٧٠٪ أما أصحاب المستشفيات فقد اهتدوا الى الحل أسرع من المواطن، فأخذوا يشترون الأدوية بأسمائها العلمية، وبعبوات كبيرة ويعطونها لمرضاهم ولكن بأسعار الأدوية التجارية الباهظة، فالمطلوب أن يحذو الجميع حذو بعض المستشفيات مع تعديل في السعر! ويبقى السؤال من يطلب منهم ذلك؟ الآمال معقودة الآن على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهل ينجح في ذلك؟ والا على الهيئات والقوى الفاعلة والقادرة أن تأخذ المبادرة بنفسها، وما على الباقين الا أن يتبعوها حتى لا تكسد أدويتهم.

صباح جابر

المدير العام لتعاونية بيروت الاستهلاكية:

متوسط ارتفاع اسعار الادوية ٨٢٪
١٦ سلعة استهلاكية اساسية ارتفعت اسعارها بنسبة تزيد على ١٠٠٪

انجزت الجمعية التعاونية الاستهلاكية في بيروت الدراسة الاحصائية عن تطور مؤشر ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية، عن النصف الاول من العام الحالي، حيث قدمها المدير العام السيد منير فرغل للرأي العام، في مؤتمر صحفي، نقتطف منه المقاطع الاساسية في ما يأتي:

اولا: مؤشر اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية

لما كانت تعاونية بيروت من المؤسسات الاقتصادية التي تشمل خدماتها جميع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الضرورية للمواطن، فقد دأبت منذ سنوات على اعداد مؤشر خاص بها تعلن نتائجه في نهاية كل عام، ولاهمية هذا الموضوع درجت التعاونية منذ بداية عام ١٩٨٥ على اعداد مؤشر فصلي لتطور الاسعار فكانت وسائل الاعلام تقوم بتغطيته مشكورة، ناقلة ارقامه المفصلة الى الرأي العام، وها هي اليوم تعلن مؤشرها للنصف الاول من عام ١٩٨٦ الخاص بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الذي اعتمد اثناء احتسابه الاسس التالية:

أ - تم اختيار ٧١ سلعة ومادة غذائية اساسية في الاستهلاك اليومي للمواطنين.

ب - توزعت هذه السلع على مجموعات سبع اعتمد في تصنيفها على الوظيفة الاستهلاكية لكل منها.

ج - اعتمدت اسعار اول كانون الثاني ١٩٨٦ اساسا للمقارنة مع الاسعار في نهاية شهر حزيران ١٩٨٦.

وجاءت خلاصة نتائج المؤشر وفق الآتي:

اولا: بلغ متوسط ارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية في النصف الاول من عام ١٩٨٦ ما نسبته ٦٨,٥ بالمئة

وجاءت نسب الزيادة للمجموعات السبع وفق الترتيب الآتي:

المجموعة	متوسط نسبة الارتفاع
١) المنبهات والمعجنات والحلاوة والطحينة	١١٣٪
٢) مساحيق الغسيل والصابون ومحارم الورق	١٠٩٪
٣) الحليب والاجبان	٩٦٪
٤) اللحوم والبيض والاسماك	٦٧٪
٥) الحبوب والارز والسكر	٥٢٪
٦) الزيوت النباتية والسمون والزبدة	٤٥٪
٧) الخضار والمربيات المعلبة والزيتون	٢٣٪

ثانيا: ٢٦ سلعة زادت اسعارها بنسب تفوق المتوسط العام.

ثالثا: ١٦ سلعة تجاوزت نسب الزيادة في اسعارها ١٠٠ بالمئة ومن اهمها: الحليب ولحم الغنم واللبن المطحون والارز والسكر الاجنبي ثم مساحيق الغسيل والصابون ومحارم الورق.

رابعا: مربى السفرجل والحمص بطحينة، سلعتان وحيدتان استقرتا اسعارهما في النصف الاول من عام ١٩٨٦ وهما من الانتاج الوطني.

ثانيا: مؤشر اسعار الادوية الطبية

اصبح معلوما من الجميع، ان التعاونية الاستهلاكية في بيروت، دخلت منذ سنوات عدة مضمار بيع الادوية الطبية بواسطة صيدلياتها الخمس المنتشرة في احياء العاصمة (فردان - الحمراء - برج ابي حيدر - صبرا - المصيطبة) وبحسم مقداره ٢٠ بالمئة على سعر الدواء كما هو سائد في صيدليات بيروت والضواحي، وها هي اليوم اصبحت الصيدليات التعاونية محط انظار وثقة المواطنين لالتزامها المطلق بتقديم الادوية المستوفاة الشروط القانونية لاستهلاكها، ومصداقية الحسم الملموس الذي اصبح يشكل مقدارا هاما للارتفاع الحاد في اسعار الادوية خاصة في الفترة الاخيرة، هذه الثقة الممنوحة للصيدليات التعاونية انعكست ايجابا على حجم مبيعاتها الذي يبلغ مقداره السنوي حوالي ٧٢ مليون ليرة لبنانية، واستكمالا لدورها في توضيح الصورة الواقعية لتطور اسعار الدواء في لبنان، قامت التعاونية بتكليف قسم الصيدلة لديها منذ سنوات باعداد مؤشر الاسعار الخاص بالادوية الطبية وقد اعلن في حينه نتائج ارقامه، ومع انتهاء النصف الاول من عام ١٩٨٦ نقدم لكم خلاصة ارقام هذا المؤشر الذي اعتمد اثناء احتسابه الاسس التالية:

أ - احتوى المؤشر على ١١٦ دواء، تم تصنيفهم على مجموعات عشرة وفق المعالجة الطبية.

ب - توزعت مصادر انتاج هذه الادوية على الدول التالية:

سويسرا (٣٠) اميركا (١٩) - انكلترا (١٦) - فرنسا (١٢) - المانيا (١٠) - بلجيكا (١٠) - لبنان (٧) الدانمارك (٤) - اليونان (٤) - ايطاليا (٣) - كندا (١).

ج - اعتمدت اسعار اول كانون الثاني ١٩٨٦ اساسا للمقارنة مع اسعار نهاية شهر حزيران ١٩٨٦،

وجاءت ارقام المؤشر وفق الآتي:

اولا: بلغ متوسط ارتفاع اسعار الادوية الطبية للنصف الاول من عام ١٩٨٦ ما نسبته ٨٢ بالمئة.

وجاءت نسب الزيادة لمجموعات الادوية وفق الترتيب الآتي:

المجموعة	متوسط نسبة الارتفاع
ادوية الفيتامين	١٣٩٪
ادوية مسكنة للالم	١٣٧٪
ادوية السعال	٨٩٪
ادوية مضادة للالتهابات	٨٣٪
ادوية الضغط	٧٠٪
ادوية الامساك والاسهال	٦٦٪
ادوية القلب والشرايين	٦٥٪
ادوية الاعصاب	٦١٪
ادوية السكري	٦٠٪
ادوية الجهاز الهضمي	٢٧٪

ثانيا: مجموعة من ٤٦ دواء زادت اسعارها بنسب تفوق المتوسط العام

ثالثا: مجموعة من ٣٤ دواء زادت اسعارها بنسبة تفوق الـ ١٠٠ بالمئة.

رابعا: تسعة ادوية استقرت اسعارها في النصف الاول من عام ١٩٨٦.

تحليلا لارقام المؤشرين، يتوجب الاشارة الى ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية بمتوسط نسبته ٦٨,٥ بالمئة وارتفاع اسعار الادوية بمتوسط نسبته ٨٢ بالمئة مع لحظ عدد من الادوية والمواد الغذائية قد ارتفعت اسعارها ما يفوق الـ ١٠٠ بالمئة هي ارقام مخيفة لانها ستصبح القاعدة الاساسية لانطلاق الاسعار مجددا نحو الارتفاع بعد ان تجاوزت قيمة الدولار الـ ٤٠ ليرة في النصف الثاني من حزيران، بحيث جعلت نسبة ارتفاعه في النصف الاول من عام ١٩٨٦ ١٥٣ بالمئة، ووفق المعلومات التي لدينا ان معظم السلع والادوية التي ارتفعت اسعارها قد تم تسعيرها من قبل التجار والشركات بين الـ ٢٥ والـ ٣٥ ليرة للدولار كحد اقصى،

السيد منير فرغل

ولذلك سنتوقع في تموز ارتفاعا جديدا في الاسعار لتحقيق التوازن مع قيمة صرف العملات الاجنبية.

ثالثا: تطور اسعار العملات الاجنبية:

ان مقارنة اسعار صرف العملات الاجنبية تجاه الليرة اللبنانية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ جاءت نتائجها مذهلة ومخيفة في آن واحد، وما ارتفاع الاسعار الذي اشرنا اليه في المواد الغذائية والادوية الطبية الا نتيجة حتمية لتدهور قيمة الليرة اللبنانية خلال هذه الفترة، وقد بلغ متوسط نسبة ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية في نهاية حزيران ١٩٨٦ بالمقارنة مع اسعار صرفها في بداية كانون الثاني ١٩٨٦ ما مقداره ١٨٦ بالمئة، مع الاشارة الى ان نسبة ارتفاع الدولار الاميركي جاءت ١٥٣ بالمئة والفرنك الفرنسي ١٦٤ بالمئة والالف ليرة ايطالي ١٧٥ بالمئة والمارك الالماني ١٧٧ بالمئة...الخ

ونرفق ربطا جداول مؤشرات الاسعار، ونسب الارتفاع في اسعار صرف عشر عملات اجنبية رئيسة.

* المطالبة بدعم التعاونيات وتحييدها وتوفير القروض للتسويق المشترك

املين من الصحافة الكريمة نشرها بكامل التفاصيل لتوضيح الصورة المخيفة عن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، عسى ان يكون هول وخطورة هذه الارقام الحافز لنا جميعا في اعادة نصاب الامور السياسية والامنية والاقتصادية للبلاد، واستيعاب اخطر مرحلة يجتازها لبنان منذ بداية الاحداث في عام ١٩٧٥.

امام هذه الارقام لارتفاع الاسعار، اتخذت تعاونية بيروت خطوات جديدة بالاضافة الى منهجها الاساسي في مجالات كبح الغلاء وضبط الاسعار في اسواق المفرق، ومن اهم هذه الخطوات قرار تجميد الاسعار لفترة زمنية محددة، محققة بذلك رغبة شعبية ونقابية بقيت لفترة طويلة موضوعا للمساجلات بين الجميع، الى ان حسمت تعاونيتنا الموقف، ونفذت هذه الخطوة بنجاح واضعة امام المسؤولين تجربتها في هذا المجال حيث نستطيع التأكيد نهائيا على ان نجاح مشروع تجميد الاسعار ليس صعبا في حال تم التنسيق بين الدوائر المختصة ووزارتي الاقتصاد والتجارة والاسكان والتعاونيات» من جهة وبين التعاونيات الاستهلاكية من جهة اخرى، وهذا في الواقع ما حصل فعلا اثناء الاعداد والتحضير لخطوة تجميد الاسعار في شهر ايار الماضي، لقد قمت شخصيا بالتنسيق مع مدير عام الاقتصاد والتجارة في تحديد اهم السلع والمواد الغذائية الضرورية للمواطن، ومن ثم الكميات التي تحتاجها فروع تعاونية بيروت (صبرا - فردان - برج ابي حيدر - الحمراء) وبعدها قامت وزارة الاقتصاد بالاتصال مع عدد من الشركات والتجار الواردة سلعهم في قرار تجميد الاسعار وتم حجز الكميات بالاسعار الموافق عليها من قبل الوزارة، بحيث تبقى ثابتة طيلة الفترة المذكورة حتى في حال ارتفعت اسعار العملات الاجنبية، مع الالتزام في خفضها اذا تراجعت الاسعار، هذه الاصناف شملت الحليب والاجبان والسمون والحبوب ومساحيق الغسيل، واخذت التعاونية على عاتقها تأمين الارز والشامبو ومحارم الورق والصابون واصناف اخرى من تلك التي استوردتها مباشرة لحسابها.

وبنتيجة الاجتماعات في وزارة الاقتصاد والتنسيق مع المديرية العامة للتعاونيات تم تجميد اسعار ٣٥ سلعة ومادة غذائية لمدة شهر ابتداء من ١٤ ايار، وهنا حصل التهافت المنقطع النظير والغير متوقع، خاصة وانه صاحب هذه الفترة قفزات هامة في ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي وارتفاع الاسعار في اسواق المفرق وفقدان العديد من السلع، مما ادى الى ان نختصر المدة من ٣٠ الى ٢٦ يوما، وقد بلغت مبيعات التعاونية الاجمالية اثناء قرار تجميد الاسعار حوالي ٣٠ مليون ليرة للاصناف التي تم تجميد اسعارها.

امام هذا النجاح، اود ان اكرر القول ان التعاونيات الاستهلاكية قادرة على لعب دور هام في مجالات مكافحة الغلاء اذا حصل التنسيق المشار اليه بين الجهات المختصة، وتوفر الدعم لعمليات التسويق ولقد بدأت التعاونيات الان وبالتنسيق مع الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني وبأشراف المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الاسكان والتعاونيات، بدأت هذه التعاونيات بصورة فعلية بعمليات التسويق المشترك بعد ان رصد لها مبلغ ٢٥ مليون ليرة نأمل بارتفاعها الى خمسين مليون ليرة هذا الاسبوع وقد بدأت عمليات الشراء فشملت بعض انواع المواد الغذائية المتوفرة في السوق المحلي، ولكن في هذا المجال وبعد التدني المريع لقيمة الليرة اللبنانية ولقدرتها الشرائية فاننا نؤكد على ان المبلغ المرصود غير كاف للمساعدة بصورة جدية على دعم التعاونيات في مكافحة الغلاء ونؤكد على مطلب الاتحاد العمالي العام بضرورة رصد مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة للتسويق المشترك. وتعاونيات بيروت تأمل بأقامة تنسيق جدي وفعال بين الاطراف الثلاثة الاساسية في مكافحة الغلاء وهي التعاونيات ووزارتي التعاونيات والاقتصاد، وان تعاونيات بيروت ستضع على كافة المواد الغذائية ارباحا ضئيلة تكفي لتغطية المصاريف الادارية الضرورية.

الموضوع الثاني المؤلم الذي اود الحديث عنه هو حريق فرع التعاونية في صبرا، لقد حدث فجأة، وقبيل عيد الفطر بأيام ثلاثة، وفي اوج عطاء تعاونية صبرا والمواطنين يتهافتون اليها من كل حدب وصوب في العاصمة والضواحي، بغية التسويق من اقسامها للاستفادة من نوعية خدماتها واسعارها، اذ تندلع الاحداث الامنية في منطقة الطريق الجديدة

تعاونية بيروت الاستهلاكية

ومعها تندلع النيران في اقسام التعاونية محاولة ان تختصر في ساعات عدة فرعا اختزنت فيه تجارب الحركة التعاونية الاستهلاكية وخبراتها وحركة تطورها، واتت النيران الملتهبة لتسدل الستار على اهم مركز من مراكز التعاونيات في لبنان والذي لا يزال محط انظار كل العاملين من افراد تدربوا على العمل التعاوني، ومؤسسات في القطاع التعاوني مستفيدين من خبرته وتجاربه في مجال تعميم المراكز التعاونية في كافة المناطق اللبنانية، وامام فاجعة ما حدث من اتلاف كامل لاقسام النوفوتيه والمنزلية والمستودع المركزي ولجزء كبير من قسم الخدمة الذاتية ومكاتب الادارة، قدرت الخسائر مبدئيا بعشرة ملايين ليرة، مع كل ذلك، وانطلاقا من مفهومنا بأن العمل التعاوني كأي عمل اقتصادي هو تفاعل بين المؤسسات القائمة والعنصر الانساني، وانه مع كل ما يمكن ان يحدث للمؤسسات فأن صمود الفرد وقبوله التحدي واستيعابه للمشاكل والمصاعب وقدرته في اعادة البناء والتعمير، لا بد وان يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الانتصار والوصول للهدف الذي يسعى اليه. وهذا ما حصل فعلا بعد الانتهاء من اطفاء الحريق في فرع صبرا،اذ تكاتف الجميع في تعاونية بيروت ادارة وموظفين لاعادة الحياة الى قبلة التعاونيات الاستهلاكية، وبدأت ورش العمل والتجهيز والصيانة عملها ليلا ونهارامع صعوبة الظروف الامنية المحيطة بالفرغ، الى ان اعيد افتتاح قسم الخدمة الذاتية وقسم الصيدلة امام المواطنين للاستمرار في تقديم خدماته، والعمل جار الان على اعادة تجهيز قسمي النوفوتيه والمنزلية آملين في افتتاحهما في إقرب وقت لا يتعدى الشهر الواحد،

وبذلك نعيد لفرع صبرا وضعه السابق وننتصر على اخطر ما اصاب تعاونية بيروت من خسائر طيلة الاحد عشر عاما وهنا لا يمكن ان نتناسى ونحن نتصدى لحريق فرع صبرا، الالتفاف الواسع من المواطنين واندفاعهم في عرض خدماتهم واظهار مشاعرهم السخية تجاه تعاونيتهم وثانيا الدور المشكور لوسائل الاعلام وتغطيتهما للحدث واطلاع الرأي العام على فداحة الخسائر وثالثا الدعم المعنوي والمادي من قبل المديرية العامة للتعاونيات والاتحاد التعاوني للتسليف وموافقتهم على منح التعاونية قرضا ماليا بقيمة ثلاثة ملايين ليرة يتم استخدامه حاليا في اعادة الصيانة الى هذا الفرع، وبالمناسبة اود ان اتوجه الى جميع الفعاليات والهيئات السياسية والاحزاب ان تعمل على تحييد المؤسسات التعاونية من اي صراع يمكن ان يحصل هنا او هناك، باعتبار ان هذه التعاونيات وجدت اصلا من اجل المواطن اللبناني وهي لا تزال تعمل ضمن هذا الاطار هدفها السعي الى تخفيف الغلاء عن كاهل هذا المواطن لاي فئة انتمى ومهما كان معتقده السياسي او الديني، ويجب ان نقولها بصراحة، ان الحركة التعاونية في لبنان ومع كل المراحل التي وصلت اليها، لا تزال في بداية الطريق واقل نكسة تحل بها لا بد وان تتأثر بها وتعرقل مسيرتها وانطلاقها وتعيدها الى الوراء سنوات عدة وهذا ينعكس خسارة اولا واخيرا على المجتمع اللبناني بأسره، متمنيا ان يكون لهذا النداء الصدى الايجابي عند الجميع.

ان تعاونيات بيروت التي قدمت للمستهلك خلال النصف الاول من هذه السنة خدمات تزيد على ١٥٠ مليون ليرة من المواد الغذائية والادوية والتي ستبلغ خدماتها هذه السنة اكثر من ٣٠٠ مليون ليرة تود تقديم الاقتراحات والمطالب التالية:

اولا: تقديم قروض للتسويق المشترك التعاوني بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة.

ثانيا: تخفيض الفوائد على القروض للتعاونيات وجعلها ٥ بالمئة وتحمل الخزينة لاية انخفاضات حادة ومفاجئة في الاسعار للسلع التي يشتريها التسويق التعاوني المشترك.

ثالثا: تخفيض نسب الارباح للتاجر والمستورد على البضائع التي يشتريها التسويق التعاوني المشترك وذلك بالغاء نسبة الربح المخصصة للتخزين والنقل والبالغة ٦ بالمئة كذلك الغاء كافة الارباح المخصصة للدعايات التجارية وما شابه، كذلك تقديم حسم خاص على الربح التجاري الاساسي.

رابعا: معالجة سريعة لموضوع الارتفاع الهائل لاسعار الادوية لما يشكله من كارثة مخيفة على المواطنين وخاصة المرضى منهم.

خامس: اعادة تسليم السكر الوطني للتعاونيات بعد ان توقفت الوزارة عن تسليمه مما رفع سعر السكر في السوق من خمس ليرات الى اثني عشر ليرة ومعروف لدى الجميع مدى اهمية هذه المادة الحيوية.

سادسا: حل جذري لازمة المحروقات وخاصة مادة البنزين والقضاء بصورة جذرية على السوق السوداء لان ذلك يؤثر على ارتفاع اسعار كافة السلع.

سابعا: ان تعاونيات بيروت واعضاءها الخمسة آلاف تؤيد تأييدا مطلقا تحركات الاتحاد العمالي العام وتضع نفسها بتصرفه لانهاء الحرب الاهلية.

ثامنا: نناشد قوى الامن من جيش وامن داخلي وكافة الفعاليات السياسية والشعبية والعسكرية في منطقة بيروت الغربية حماية المؤسسات التجارية والتجار وسيارات النقل المحملة بالسلع من عمليات الخطف والابتزاز والتشليح، لان هذه الاعمال تؤدي الى هروب الفعاليات المالية والتجارية وافراغ المنطقة وبالتالي الى شح المواد الغذائية والادوية مما ينتج عنه ارتفاع الاسعار وانتشار السوق السوداء. واخيرا فاننا مجددا نناشد الجميع بتحييد المؤسسات التعاونية وعدم ادخالها في النزاعات المحلية كما حدث من الحريق الكارثة لتعاونية صبرا.

اعداد: غسان تميم

رئيس مجلس الادارة والمدير العام ورئيس المكتب العمالي يتحدثون حول دور

التعاونية الاستهلاكية الشعبية في المتن الأعلى

انجاز هام لمواجهة الغلاء والاحتكار وتوفير متطلبات الصمود للمواطنين

احتفل أهالي المتن الأعلى في نهاية النصف الأول من العام الحالي بافتتاح التعاونية الشعبية الاستهلاكية في خلوات فالوغا، كخطوة أولى في مواجهة الغلاء.

وقد شارك في حفل الافتتاح عدد كبير من ممثلي القوى والهيئات والفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية، حيث رأوا في هذا الانجاز تأكيداً على توفير مقومات الصمود لأبناء المنطقة.

مع مدير التعاونية

وفي لقاء «للتحرر العمالي» مع مدير الجمعية الاستهلاكية في المتن الأعلى السيد فادي القاقون حول ما تحتوي التعاونية في أقسامها وسير العمل فيها أجاب: لقد افتتحت التعاونية الاستهلاكية أبوابها في ٨٦/٥/٢٦ وبدىء العمل في أقسامها والتي تضم عدة أقسام وهي كالآتي:

- قسم الملحمة حيث تؤمن باستمرار لحم غنم. ولحم بقر طازجاً يكشف عليه اخصائيون للتأكد من سلامته، حفاظاً على صحة المواطنين، كما يحتوي هذا القسم على كمية كبيرة من أصناف اللحومات المبردة. والمنتوجات البحرية المثلجة وقسم الخضار والفاكهة حيث تؤمن يومياً كافة احتياجات المواطنين من الخضار الطازجة، قسم يحتوي على المأكولات المعلبة (لحومات وخضار وحبوب..)، وقسم يحتوي على أصناف عديدة ومتنوعة للأدوات المنزلية: ألعاب وأدوات القرطاسية، والعطورات، ومساحيق التجميل (اكسسوار)، وكتب وألعاب للأطفال، ولدينا اخصائيات بالمكياج وذات خبرة واسعة في هذا الحقل.

بماذا تتميز التعاونية عن المحلات؟

س: كيف تتم عملية الاستيراد وما هي الميزات التي تتمتع بها التعاونية عن غيرها من المحلات التجارية الأخرى؟

ج: لقد صممنا منذ البداية على أن نضع في أقسام الجمعية التعاونية الإستهلاكية كمية كبيرة من الأصناف الضرورية والحياتية التي يحتاج اليها المستهلك (سكر، رز، حليب، ألبان أجبان وحبوب...) فاتفقنا مع كبار التجار المستوردين للبضائع في لبنان على تأمين كافة السلع الغذائية، والمنزلية. وكما اننا نتمتع بعلاقات خاصة ومميزة مع وكلاء هذه الأصناف، فنحن نحصل عليها من الموردين حيث يحق لنا أسوة بباقي التعاونيات الأخرى والتي لها أسعار خاصة تختلف عن أسعار المحلات التجارية الصغيرة أو الكبيرة، بأسعار منخفضة. كما اننا نؤمن دوماً الحبوب على أنواعها بطريقة منفردة ومتميزة ونستوردها مباشرة من الخارج الى مركز التعاونية. لهذا يلاحظ المستهلك الفرق بالأسعار بين التعاونية والمحلات الأخرى.

المشاريع المستقبلية

وحول المشاريع المستقبلية أجاب السيد فادي القاقون: اننا نطمح دائماً الى الأفضل الى اضافة أقسام جديدة الى التعاونية وسحق الأسعار الباهظة التي يفرضها التجار على البضائع والسلع. وبفضل جهد وسهر وتوجيه رئيس مجلس الادارة د. صلاح أبو الحسن الجدية سنقوم في القريب العاجل بانشاء وافتتاح قسم صيدلية تحتوي على كافة أصناف وأنواع

الدكتور صلاح أبو الحسن

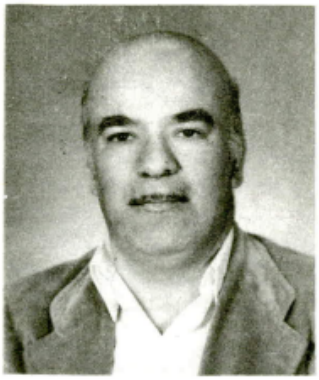

بهجت أبو الحسن

فادي القاقون

الأدوية التي بحاجة اليها المواطن والمنطقة وتأمينها بأسعار معقولة فنحن نسعى لمساعدة المواطن على مواجهة أعباء الغلاء الفاحش وموجة الاحتكار والافقار التي يمارسها عليها كبار المسؤولين والتجار والسماسرة في الدولة.

كما اننا على ثقة بالقيمين على التعاونية ونشكر لهم جهودهم المثابرة لانجاح التعاونية وتطورها لتقوم بدورها.

مع رئيس مجلس الادارة

وفي لقاء مع رئيس مجلس الادارة الدكتور صلاح أبو الحسن حول دور التعاونية في المتن الأعلى، في مجال الحد من موجة الغلاء، قال: ان التعاونية الاستهلاكية في المتن الأعلى وضعت حداً بدون شك للسياسة المتبعة حالياً من قبل كبار التجار والمستوردين والتي تقوم على التلاعب بأسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية تحت شعار ارتفاع أسعار الدولار أو التقلب بالأوضاع الاقتصادية القائمة. وهنا يجب أن لا نبالغ بالحديث كثيراً عن ان تعاونية استهلاكية بامكانها وضع حد للغلاء، كل ما في الأمر ان قيام هذه التعاونية تضع سقفاً وحداً فاصلاً لأسعار المواد بطريقة مدروسة لا يمكن تجاوزها من قبل التجار الآخرين. ونحن نعبّر انه طالما اننا مضطرون للاعتماد على المستوردين التقليديين سيلحقنا الكثير من سياسة التماشي مع الأسعار المحلية حتى نصل الى المرحلة المقبلة التي نسعى اليها، وهي الاستيراد المباشر من الخارج. فالغلاء لا تحل مشكلته من خلال تعاونية وحسب بل المشكلة تحل من خلال:

١ ـ الاستيراد المباشر.

٢ ـ تشجيع عملية الانتاج وخاصة الزراعي منه.

٣ ـ استبدال بعض السلع التي تلعب الدعاية التجارية دوراً رئيسياً في عملية ترويجها مما يجعل التجار يتحكمون بسعرها، بسلع جديدة لها المواصفات ذاتها أو الجودة ذاتها بكلفة أقل وأسعار مخفضة.

٤ ـ ومن خلال وعي المستهلك ذاته يمكن الحد من موجة الغلاء ونعني بالوعي ما يلي:

أ ـ عدم التهافت من قبل المواطنين على شراء بعض السلع بمجرد الدعاية التي تصدر عادة من جهات معروفة بقصد ترويج بضائع اما فاسدة واما مزورة.

ب ـ عدم التخزين من قبل المستهلك مما يؤدي حكماً الى زيادة الطلب على بعض السلع مما يدفع التجار الى رفع أسعارها واحتكارها.

ج ـ عدم تماشي المواطنين بشكل عام عن غير قصد بسياسة ترويج الدعاية التي تبث من قبل بعض التجار بقصد بيع بعض البضائع المكدسة في مخازنهم ومستودعاتهم.

نحو مجتمع تعاوني متكامل

س : ما هي الحاجات التي تعتبرونها ما زالت مفقودة على هذا الصعيد؟

١ ـ اننا نطمح من خلال هذه التعاونية المتواضعة أن نتحول الى مجتمع تعاوني متكامل، فهذه التعاونية هي نقطة الانطلاق لعمل تعاوني أوسع يمكن حل المشكلة الى حد كبير وهذا

من افتتاح التعاونية

يعني انه يجب أن نصل أولاً الى اتحاد تعاوني خاصة في منطقة الجبل وكافة المناطق الوطنية وصولاً الى تحديد المشتريات من التجار والموردين بشكل يمنعهم من ممارسة سياسة الاستفراد بين المؤسسات التعاونية فتصبح عندئذ المشتريات موحدة وكذلك الأسعار في مختلف التعاونيات القائمة.

٢ ـ ضرورة اقامة وتعميم التعاونيات الانتاجية في مناطقنا لتشجيع المزارعين على زيادة الانتاج مما يؤدي حكماً الى خفض نسبة الاستهلاك في مجتمعنا وابراز مزارعين منتجين جدد.

٣ ـ ان التجربة القبرصية على الصعيد التعاوني جديرة بالدرس والاهتمام بعد النجاح الذي أحرزته. نعني بذلك ضرورة تشجيع أصحاب الرساميل من جهة والمزارعين المنتجين من خلال تعاونياتهم الانتاجية على انشاء مصنع او مصانع في مناطقنا وبتحويل قسم من الانتاج المحلي الفائض الى المصانع المستحدثة خاصة مصانع تعليب الخضار والفواكه والحليب ومشتقاته. فيجب أن نصل الى مرحلة نقدم فيها للمزارع البذور ودراسة تربة الأرض وصلاحيتها وتأمين الجرارات الزراعية لمساعدة المزارع في عملية الاستصلاح اضافة الى تأمين مصادر المياه للري، وانشاء التعاونيات التي تتعهد للمزارع المنتج استلام منتوجاته الزراعية وبيعها في السوق المحلي أو تصديرها أو تصنيعها محلياً. هذه السياسة تعني التكامل التعاوني فتصبح عندئذ مناطقنا قادرة على مواجهة مشاكل نتوقعها جميعاً قد تصل الى حد المجاعة نظراً للغلاء الفاحش من جهة والتلاعب بالوضع الاقتصادي من جهة أخرى. وهذا ما عنيناه بالأخذ بالتجربة القبرصية التعاونية ويمكن أن نقول ان قبرص بكاملها تعاونية انتاجية متكاملة.

الصعوبات.. والطموحات

س ٣ ـ ما هي الصعوبات التي تعترضكم، وما هي طموحاتكم المستقبلية؟

ان الصعوبات التي تعترضنا فتتلخص بما يلي:

١ ـ عدم وعي المواطن بشكل عام لأهمية العمل التعاوني وضرورته كمدخل أساسي لحل مشكلة الغلاء.

٢ ـ عدم وجود المؤسسات في مناطقنا التي تعنى بهذا الأمر مما يدفع الادارة المدنية لأخذ دورها جدياً في هذا المجال قبل فوات الأوان.

٣ ـ عدم اقبال المتمولين والقادرين مادياً على توظيف جزء من امكانياتهم في المجال التعاوني وفي عملية التصنيع. وفتح مصانع ومعامل في المنطقة.

٤ ـ ذهنية المستهلك والمواطن اللبناني بشكل عام التي تقوم على تقديم الاستهلاك على الانتاج. ونرى الكثير من البضائع والمواد الاستهلاكية المصنعة في أوروبا الغربية أو غيرها تخصص لمجتمعاتنا المتخلفة، فهي تستعمل عندنا رغم موجة الغلاء وتدهور الوضع الاقتصادي في وقت لا يستعملها الأوروبي في وطنه الذي ينتجها في معامله خصيصاً للمجتمعات المتخلفة، وأصبح من الضروري تحديد سياسة اقتصادية بيتية أو عائلية تدفع بالمواطن الى أن يصبح ولو بنسبة قليلة في المراحل الأولى منتجاً أكثر منه مستهلكاً.

مع رئيس المكتب العمالي

وفي لقاء مع رئيس المكتب العمالي في المتن السيد بهجت أبو الحسن، وجهنا اليه السؤال التالي: من موقعكم العمالي كيف تنظرون الى التعاونية بشكل عام وكيف يمكن أن تساهم في كسر موجة الغلاء وتأدية خدمة للقوى العاملة والفئات الشعبية الفقيرة؟

ج: ان انشاء تعاونية استهلاكية في منطقة المتن الأعلى بمساهمة واشراف ورقابة الحزب التقدمي الاشتراكي والادارة المدنية في المتن هي منطلق عمالي أساسي وأمنية نقابية كبرى وحاجة ضرورية وماسة للفئات الشعبية والقوى العاملة صاحبة الدخل المحدود التي تكتوي في هذه الأيام بارتفاع الأسعار الجنوني وتدني القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، وخاصة بعد أن أصبح دخل عشرة آلاف ليرة لبنانية لرب عائلة مكونة من خمسة أشخاص لا يكفي لشراء المواد الضرورية لاعالتها مع العلم ان السواد الأعظم من مداخيل العمال والطبقات الوسطى لا يتعدى دخلها الشهري الخمسة آلاف ليرة لبنانية. فيمكن في هذا الحال أن تؤمن الحاجات الضرورية بشكل دائم وبأسعار معقولة ونوعية جيدة، ما دام هدف مثل هذه التعاونيات الملتزمة خدمة القوى العاملة والفئات الشعبية الفقيرة والمحرومة قبل أي تفكير في جني الربح أو احتكار المواد الضرورية لقوت الشعب بقصد الربح أيضاً وأيضاً كما يحصل بالنسبة لبعض المحتكرين والمتاجرين بقوت الشعب ودواء الشعب ودماء الشعب.

التعاونية تخفف من حدة الغلاء

س: هل يفهم من كلامك ان انشاء مثل هذه التعاونيات هو حل نهائي لكسر موجة الغلاء وتأمين المواد الاستهلاكية والغذائية؟

ج ـ ان التعاونيات الاستهلاكية الملتزمة كما أسلفت هي التي تراعي أولاً مصلحة المستهلك من حيث نوعية المواد وأسعارها وبذلك تكون قد حدت من الفارق في الأسعار بين المحلات التجارية والمخازن التموينية الواقعة في نطاق تواجدها هذا في الحالات الطبيعية والاستثنائية.

أما بالنسبة لموجة الغلاء المستشرية هذه الأيام والتقلبات

الكبيرة في الأسعار بين يوم وآخر وبين ساعة وأخرى نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتدني سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية التي يتم الاستيراد بواسطتها، هذا الوضع لا يمكن أن تلجمه التعاونية ولا تؤثر به كثيراً ـ الا في حال الاستيراد من الخارج والبيع بسعر الكلفة مع اضافة المصاريف وهذا على ما أظن ما تعتمده التعاونية الاستهلاكية في المتن الأعلى.

س: ما هي ملاحظاتكم وتوصياتكم يوصفكم رئيس المكتب العمالي في المتن؟

ج ـ كل ما نتمناه على رئيس مجلس ادارة التعاونية وادارتها وجميع العاملين ان تبقى كما ابتدأت هدفها الخير العام والتوفير على الطبقات المحرومة والفقيرة وأن يعملوا على تطويرها وزيادة أقسام جديدة عليها لقسم الملبوسات والصيدلة وغيرها من الأقسام التي تؤمن النوعية والكمية والتوفير للمستهلك كما نطلب من جميع المساهمين زيادة مساهمتهم في شراء الأسهم كي يمكنوا تعاونيتهم من الازدهار والنمو المتواصل.

النقل المشترك
بين تقاعس البعض والاهمال الرسمي

اعداد: عبد الكريم ياسين

قطاع النقل المشترك قطاع مهم بالنسبة للمواطنين، ويزداد هذا القطاع اهمية كلما زادت اجور النقل، نظرا لفقدان مادة البنزين وزيادة اسعارها بين الفينة والاخرى. وما نراه يوميا من تزاحم الفئات الشعبية والكادحة على محطات الاوتوبيس الا خير دليل على ذلك، ولكي نقف على اوضاع هذا القطاع وعلى شؤونه وشجونه التقت «التحرر العمالي» رئيس نقابة مصلحة النقل المشترك وبعض العاملين فيها وكان هذا اللقاء اولا مع رئيس النقابة السيد زيد جنبلاط حيث قال ردا على اسئلتنا:

١ ـ عن الاضراب الاخير لعمال ومستخدمي النقل المشترك والمطالب المحقة لهم وعلى اي اساس عادوا عن هذا الاضراب قال:

تحرك تحذيري

ـ الحقيقة ان اضرابنا الاخير كان تحركا تحذيريا وليس اضرابا بمعنى الكلمة وكان لهذا التحرك عدة اسباب منها: عدم دفع المكافأة المستحقة للعمال عن السنتين الماضيتين اسوة ببقية القطاعات التي لها نفس الانظمة الداخلية كالكهرباء والماء والمرفأ والضمان وغيرها وبعد ان لقينا كل التجاوب من معالي وزير الاشغال بوصفه وزيرا للوصاية صدمنا برفض وزير المال لهذه المطالب بحجة عدم توافر السيولة من جهة ومن جهة ثانية كانت حجته ان هذا القطاع لم ينتج خلال هذه الفترة. هذا بالاضافة الى اننا لم نقبض بعد فروقات غلاء المعيشة عن سنة ٨٥ حتى الان. لهذه الاسباب كان التحرك الاخير اما لماذا عدنا عن الاضراب التحذيري فلاننا اخذنا وعدا بان الامور سوف تسير بشكل طبيعي في فترة قريبة جدا والى الان نحن بالانتظار.

٢ ـ وعن الوضع العمالي والاداري داخل هذا القطاع قال:

افرازات الحرب

من المعلوم ان الحرب افرزت على الساحة جملة تناقضات ان على

النقل المشترك الى اين ؟

شارك المكتب العمالي في المتن الاعلى بالكرنفال الشعبي الذي نظمته الادارة المدنية، تخليدا لشهداء قبيع ـ القرية، من خلال سيارة مزدانة بشعارات الجبهة الداعبة لوحدة العمال والفلاحين، التي تبزغ من ورائها شمس الحرية والعدالة.

الصعيد الرسمي او على الصعيد الاداري وحتى على الصعيد الشعبي. ونحن في مصلحة النقل المشترك كان لنا النصيب الاوفر من هذه التناقضات ومنها:

تشرذم الادارة، اهمال وتقاعس بعض العمال والمستخدمين، فعلى صعيد الادارة فاننا نسير امورنا كبقية الادارات، اما على صعيد اهمال بعض العمال فاقولها بكل اسف ومرارة ان البعض قد فقد اي شعور بالضمير فهو يريد ان يتقاضى راتبا دون عمل، يأتي اخر الشهر يستظل بجانب احد الاوتوبيسات بانتظار قبض راتبه، فهذا الوضع لا يمكن ان يستمر، فواحدهم يقدم التقارير الطبية المزيفة مع الاسف ومنهم من يدعي بانه من جماعة فلان ومنهم... ومنهم حتى اخر المعزوفة. لذلك اطلب واشدد بالطلب من جميع الفعاليات الموجودة بان يرفعوا الغطاء عن هؤلاء المتقاعسين، وحثهم على العودة الى العمل، لا مساعدتهم على تعطيل مصالح الناس في الوقت الذي ندّعي كلنا حماية هذا الشعب المسكين والصابر. ومن جهتنا فقد شكلّنا لجنة من الاطباء المشهود لهم بوطنيتهم وباخلاصهم لفحص كل حالة مرض ورفع تقرير عنها لكي لا نظلم احداً. فمن تراه هذه اللجنة صالحاً يجب ان يعود الى العمل، ومن تراه لا يصلح ينبغي تأمين العمل المناسب له، مع حفظ كامل حقوقه القانونية والانسانية اما اذا بقينا على هذه الحال فانني اقول ولا يسعني هنا الا القول ان النقل المشترك سائر نحو الشلل والانهيار.

ـ وهل من مطالب جديدة وتحرك جديد تعد النقابة به أجاب: ان النقابة ستبقى دائماً الى جانب العامل ما دام هذا العامل في خدمة المجتمع ومن هذا المنطلق ادعو جميع العمال والمستخدمين الى العودة لضمائرهم والقيام بواجبتهم، واعدهم باننا في مجلس النقابة سوف لن نتراخى في تحصيل جميع مطالبهم المحقة لأن هذه النقابة ما وجدت الا للقيام بواجباتها تجاه العمال.

وتحت امكانية العودة الى الاضراب في حال عدم تلبية المطالب فقال:

وعد الرسميين

اريد اولاً ان اوضح نقطة هامة وهي اننا ما عدنا عن اضرابنا الا بناء على وعد رسمي بتلبية مطالبنا المحقة واذا اخلوا بهذا الوعد يكون لنا موقف آخر بمشاركة الزملاء في الحركة النقابية والعمالية، وطبعاً سيكون الاضراب هو الموقف النهائي والحاسم.

وبعد اللقاء مع رئيس النقابة التقت «التحرر العمالي» عدداً من العمال في مصلحة النقل المشترك:

العودة الى الضمير

٢ ـ السيد عبد الرحمن شومان/ مسؤول المصنع والمستودعات فقال

رأيي ان تحرك النقابة اليوم هو لخدمة هذا القطاع الهام فعندما يكون هذا القطاع سليماً نكون قد قدّمنا خدمة كبيرة الى المواطنين، لأن مصلحتنا كعمال تكمن بالمحافظة على هذا القطاع وعدم المساعدة على اضعافه كمقدمة لالغائه. وعلى الادارة ايضاً ان تطعم هذا القطاع بدم جديد لتنشيطه، وتحديد عمل كل عامل ومستخدم.

كرامة السائقين

٣ ـ السيد وجيه العريضي/ سائق قال:

اتمنى على النقابة الكريمة الاهتمام اكثر بشؤون العمال وتحصيل حقوقهم وعلى شعبنا الكريم مراعاة ظروف السائق وعدم التعرّض له بالاهانات والشتائم، والتقيد بالوقوف على المحطات المخصصة لصعود ونزول الركاب، واتمنى ايضاً على رفاقي العمال ان يعودوا الى ضمائرهم ويتابعون عملهم والنهوض بهذه المصلحة لأن هذه المصلحة هي ملك للشعب ومن هذه المصلحة نعيل عائلاتنا.

جبهة التحرر العمالي تحتفل بتوزيع الشهادات على خريجي مدرسة إعداد الكوادر النقابية

احتفلت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي بحضور رؤساء الاتحادات والنقابات العمالية والفعاليات الوطنية والاجتماعية وممثلي الهيئات النسائية والشبابية والمكاتب العمالية، بتوزيع الشهادات على خريجي مدرسة إعداد الكوادر النقابية لهذا العام.

كلمة اللجنة الدائمة للتدريب النقابي

وفي مستهل الاحتفال القى الرفيق عبد الله خوندي رئيس دائرة الثقافة العمالية كلمة ترحيبية بالحضور، ثم قدم السيد الياس الهبر، رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، بوصفه رئيسا للجنة الدائمة للتدريب النقابي والتثقيف العمالي، الذي ألقى كلمة هامة جاء فيها:

«اسمحوا لي، بهذه المناسبة ايها السادة ان انقل اليكم التحيات الحارة بأسم اللجنة الدائمة للتدريب النقابي والتثقيف العمالي في لبنان، وتمنياتنا الحارة لكم ولجبهتكم ولمدرسة اعداد الكوادر النقابية بدوام النجاح والتوفيق، لما فيه خير ومصلحة الطبقة العاملة والشعب اللبناني.

حدث بالغ الاهمية

ان تخريج هذه الدفعة الجديدة، من الكوادر النقابية الواعية والمدربة، يعتبر حدثا بالغ الأهمية، لأننا بأمس الحاجة الى مثل هذا النشاط، خاصة في هذه الظروف البالغة الصعوبة، التي يمر بها الشعب اللبناني وطبقته العاملة، والتي نحتاج فيها الى تطوير عملنا القيادي النقابي، كما ونوعا، لكي نتمكن من الأحاطة بكافة النضالات العمالية والشعبية وتوجيهها باتجاه النجاح الأكيد».

صفحة جديدة من النضال

ها نحن اليوم نطوي مرحلة من النضال العمالي الشعبي. لنفتح صفحة جديدة من تاريخ نضال الطبقة العاملة...

اننا ولا ريب، ننطلق من موقع أكثر تقدما وأكثر زخما، وأبعد أثرا، وإنه لموقع يتميز كما ترون بالنهوض العمالي والشعبي، بنهوض عاصف وعارم هز أسس نظام الطغمة المالية الذي حمل الى شعبنا الخراب والدمار والأزمة الاقتصادية التي لا حل لها دون تغيير جذري في السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية...».

تصميم الكادحين

ان نزول مئات الألوف من العمال والكادحين، على مختلف انتماءاتهم العقائدية والسياسية والدينية الى حلبة النضال، هو البرهان الأكبر والأقوى على تصميم كادحي بلادنا، في أخذ قضيتهم بأيديهم وقضية العمال في لبنان هي في تغيير جذري وديمقراطي يؤدي فعلاً الى لبنان الآخر، لبنان الديمقراطي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني الحرية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي».

جماهير المنطقة الشرقية

ليس ثمة معنى آخر للمشاركة الواسعة التي أبدتها جماهير المنطقة الشرقية، في الاضراب العام في ٣ تموز وفي كافة التحركات الأخرى التي جرت. ان هذه المشاركة ليس لها معنى غير الدليل الأكبر على الامكانات الجبارة الكامنة في شعبنا، على الوحدة القائمة في المصلحة.

فلنتحد في المواجهة

فلنتحد في جبهة واحدة تتساقط من أمامها كل الاعتبارات والعوامل التي تؤدي الى التفتت والفرقة والتناحر...

فلنتحد في جبهة موحدة تقودنا في خندق واحد ضد كل الذين يقفون في خندق التجويع والتشريد والتسيير بالأزمة الى الحد الذي تخطط له

القوى الرجعية الواحدة، مصلحة الطبقة العاملة وأصحاب الدخل المحدود، مصلحة المحرومين من كل الطوائف، في مواجهة أطماع المحتكرين، ومافيا الدولار، والطغمة المالية»...

لقد اتحد ضدنا مسبب الجوع، فلنتحد نحن ضد المجاعة... فلنتحد، لأن هذه القوى لن تقف مكتوفة الأيدي.

وها نحن نرى بأن الاضراب العام، قد أثار الهلع في نفوسهم، فاندفعوا في عملية تخريب مكشوفة ومفضوحة، بغية وأد أية نتيجة يمكن أن تتحقق بفعل هذا الاضراب الذي هو قفزة نوعية في نضال طبقتنا العاملة وشعبنا الموحد...

«لقد بات هذا التحرك الشعبي في مرحلة متقدمة، وهو في صميم مسؤوليتنا التي تدفعنا الى الكفاح الذي لا هوادة فيه، ضد النهج السياسي الذي يريدونه وسيلة تطيل الأزمة، ووسيلة تحول دون الوفاق الوطني...»

تطوير النهوض العمالي والشعبي

«ان مسؤوليتنا هذه تدعونا الى تطوير النهوض العمالي والشعبي، متجاوزين كل الخلافات والتمايز في وجهات النظر، متخطين كل العراقيل والعقبات، التي يراد منها وبها، أضعاف جبهتنا وأحباط نضالنا من أجل حل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...».

اننا اليوم، نعبر وباصرار، في مهرجاناتنا ومسيراتنا واحتفالاتنا المختلفة عن ارادتنا الحرة، المتحررة، واننا سنستمر في تعبيرنا هذا، مطورين حتى النهاية أساليب نضالنا العمالي والشعبي، وعلى أساس برنامج أكثر توازناً وأكثر استجابة لضرورات النهوض الشعبي...

استقلالية القرار النقابي

واننا في هذا العمل والتحرك نؤكد على استقلالية القرار النقابي، وحمايته من كل ضغط يمارس عليه.

الترحيب بالخطة الأمنية

اسمحوا لي في هذه المناسبة ان نعلن تأييدنا وترحيبنا للخطة الأمنية في بيروت، هذه الخطة التي تطبق بحزم ونجاح برعاية ومساعدة الأشقاء السوريين.

ان هذه الخطة قد خلقت أجواء تبعث على الطمأنينة وتفتح أمامنا درباً واسعة من أجل تحرك شعبي أكثر شمولاً، وتعطينا المزيد من التفاؤل بمستقبل طالما تطلعت اليه جماهير شعبنا...

لنعمل جميعاً

اننا نؤكد مرة أخرى على اننا سوف نطور نضالنا النقابي في اطار العمل المنسق مع جميع القوى والهيئات والمنظمات والشخصيات السياسية من أجل لبنان الأفضل.. من أجل لبنان الديمقراطي من أجل لبنان العربي... نعم، ومن أجل وفاق وطني حقيقي هدفه تحرير الأرض من العدو الصهيوني، هدفه فتح أفاق التطور السياسي والاقتصادي، هدفه تحقيق طموحات شعبنا بحياة آمنة مستقرة، حرة، ديمقراطية...

كلمة فريدريش ايبرت

والقى كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت التي وفرت الدعم لمدرسة الكوادر النقابية، السيد سميرفرح الذي قال:

ان نحتفل بتخريج كوادر نقابية هو هدفنا الاساسي في زمن كثر فيه تخريج كوادر العنف في هذا البلد العزيز. هذا ما نفتخر به كمؤسسة فريدريش - ايبرت في تقديم المساعدة المزية لهذا الجانب الحيوي من ركيزة الوطن السليم.

ان مؤسسة فريدريش - ايبرت بتركيزها على هذا الجانب من النشاط الثقافي يعود الى ايمانها الراسخ بالتثقيف وسيلة لتحرير الانسان من الجهل والقوقعة الذهنية التي لا يزال الانسان وخاصة العامل اللبناني يتخبط فيها.

نحتفل اليوم بثاني تخرج من المدرسة النقابية التي تشرف على تنظيمها جبهة التحرر العمالي، هذه الدورة الجامعة الشاملة لشتى

المواضيع والبحوث التي ينبغي على كل نقابي الاطلاع عليها.

فمؤسسة فريدريش ـ ايبرت سعيدة بهذا التعاون والذى اثمر عن نتائج على الصعيد النقابي نعتبرها وحيدة في الحركة النقابية اللبنانية .

وللمناسبة اتقدم باسم المؤسسة بالتهاني للمشاركين في هذه الدورة لالتزامهم المستمر خلال نصف سنة رغم المصاعب الامنية والاقتصادية التي مرت خلال هذه الفترة، فبمثابرتهم هذه اظهروا مناعة، واعطوا املاً بالاستمرار في هذه المدرسة النقابية.

فتمنياتنا القلبية لهم بالنجاح في عملهم النقابي المستقبلي الفاعل.

وهنا لا بد من شكر المحاضرين الذين امنوا للمشاركين الابحاث على انواعها والمتعلقة بالعمل النقابي.

كما واننا نشكر الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي وخاصة بشخص امينها العام السيد علي جابر للجهود الحثيثة والمستمرة وللتعاون الصادق في سبيل انجاح، ليس فقط مشاريعنا المشتركة انما في سبيل انجاح كل مشروع يعود بالنفع على المصلحة العامة.

فشكرنا له وللرفاق المعاونين والاداريين الذين ساهموا في انجاح هذه الدورة.

كلمة المشاركين

ثم ألقى الرفيق غسان نصر، عضو المكتب العمالي في الشوف، كلمة باسم المشاركين في الدورة السنوية، تناول فيها مدى الاستفادة من المحاضرات والبحوث التي قدمت لهم، مؤكداً على أهمية تأسيس الوعي النقابي على قاعدة الديمقراطية والكفاح الدؤوب، شاكراً ادارة المدرسة ومؤسسة فريدريش ايبرت والمحاضرين على كل الجهود التي بذلت لانجاح هذه الدورة، معاهداً ان يواصل مع رفاقه المسيرة النضالية الملتزمة بمصالح العمال.

وألقى كلمة الختام امين عام جبهة التحرر العمالي الرفيق علي جابر، حيث قال:

باسم الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي نرحب بكم، ونشكركم على مشاركتكم لنا في هذا الحفل الذي نقيمه بمناسبة اختتام الدورة السنوية في مدرسة الكوادر النقابية وتوزيع شهادات التدريب على المشاركين فيها.

دورة متقدمة

وهذا النوع المتقدم من الدورات الذي بدأنا بتنظيمه منذ العام الماضي، يهدف في اعتقادنا إلى بناء الكوادر النقابية الفاعلة، والمسلحة بالمعرفة والتجربة العمالية، وتوفير كل مستلزمات الممارسة النقابية الديمقراطية، على صعيد القيادة والقاعدة.

ولا يسعنا الا ان نشير في هذه المناسبة، الى ان المشاركين في الدورة السنوية، على مدى العامين ٨٥ ـ ٨٦ ، قد اكدوا انهم يتحلون بمناقب نضالية مميزة، تجعلهم اهلاً للمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

من كل القطاعات والمناطق

فهؤلاء الاخوة والرفاق، الذي ينتمون الى كل القطاعات الاقتصادية، الخاصة والعامة، ومن كل الطوائف والمذاهب والمناطق، قد اثبتوا بحضورهم المتواصل، وبحوارتهم الموضوعية البناءة، أنهم أقوى من حالة الحرب المأساوية، اكثر جدارة في مواجهة متطلبات المسؤولية الوطنية والنقابية.

وحسبنا ان يتلاقى هؤلاء الاخوة والرفاق القادمون من عاليه والشوف واقليم الخروب والشويفات والناعمة وبيروت، لينهلوا من معين المعرفة والتجربة، ما استطاعوا اليه سبيلاً ، حتى يخالجنا شعور عامر، بأنهم سيدخلون ساح الصراع، دفاعاً عن مصالح شعبهم في الحرية والكرامة والعدالة، بسلاح الالتزام الواعي والمنظم، الذي لا يمكن ان يقهر، مهما بلغت الصعاب والتضحيات.

وحدة الاهداف والصفوف

«من بين الركام، ننهض، نقاوم، هذا هو قدرنا. فنحن العمال، اصبحنا اكثر المتضررين من مناهج الحرب والفتن، ولا نملك سوى وحدة الصفوف والاهداف، وحدة الحركة والمواجهة، دون اي تمييز بين طائفة وأخرى، أو تفريق بين منطقة واخرى.

فالكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي تأكل الاخضر واليابس، لا تفرق بين العمال وسائر فئات الشعب، ولا تستثني قطاعاً معيناً أو منطقة محددة.

جميع افراد الشعب هم اليوم تحت مقصلة هذه الكارثة التي هي الابنة الشرعية للحرب، ولمناهج التفريط بمصالح الشعب والوطن، خدمة لامتيازات زائلة، ولقوى محتكرة جفت الرحمة في اعماق نفوسها».

«اننا الى جانب حركة نقابية ديمقراطية موحدة، مستقلة القرار المعبر عن مصالح العمال وفئات الشعب، والرافض لكل اشكال الضغوط المعنوية والمادية.

اننا الى جانب الهيئة الوطنية الشعبية المتراصة الصفوف، المتضامنة إلى ابعد الحدود، في مواجهة نهج الافقار والتجويع والتركيع، نهج التفجير والتهجير.

اننا الى جانب مكاسب الحركة النقابية والعمالية، ندافع عنها، ونحميها من شرور الاستباحة والتفريط».

أوضاع الضمان الاجتماعي

وفي هذا المجال نذكر «بما آلت إليه اوضاع صندوق الضمان، وما تفرضه علينا المسؤولية الوطنية في مجال تصويب اوضاعه، وتعميم وتوسيع فروعه، وخاصة الضمان الصحي وضمان العجز والوفاة والشيخوخة».

اننا الى جان كل مبادرة عمالية ونقابية وشعبية، تتخطى اهتماماتها حواجز التفرقة والاضاليل الطائفية والمذهبية، وتكون للمناطق الشرقية والغربية على حد سواء، فلا ميزة لامرىء على امرىء آخر الا ميزة المعرفة والنشاط.

الحلول الطائفية مشاريع حروب

اننا الى جانب كل جهد مبذول لتخليص الشعب اللبناني من محنته، وتحرير الوطن من العدو الاسرائيلي، والتسريع بولادة الحل الوطني الديمقراطي العربي للازمة، ايماناً منا بأن الحلول الطائفية والمستقوية بالعدو هي مجرد مشاريع حروب أهلية طويلة الامد».

«بهذه الروحية، ونتعاون مع الجميع، ننظم دورات الثقافة، والاعداد النقابي، ونخرّج الكوادر المناضلة، اخيرا لا بد لنا من توجيه الشكر لمؤسسة فريدريش ايبرت، بشخص مدير مكتبها الصديق سمير فرح ومعاونيه، الذين وفروا لنا الدعم الاساسي بكل اخلاص وتجرد.

كما نشكر ادارة المدرسة، وجميع الاصدقاء والرفاق والقادة النقابيين الذين حاضروا في الدورة، واعطوا خلاصة المعرفة والتجربة التي يمتلكونها.

كما أقدّر الجهد الكبير الذي بذله المشاركون، رغم الاوضاع الامنية المتردية، آملين ان يواظبوا على ترقية معارفهم، وصقل تجاربهم، من الممارسة الفعالة الدؤوبة في صفوف القاعدة العمالية.

وبعد ذلك تناوب على توزيع الشهادات على خريجي المدرسة النقابية كل من السادة الياس الهبر وسمير فرح وعبد الله خوندي وعلي جابر

افتتاح المسبح والمطعم التعاوني في اقليم الخروب لخدمة العمال والنقابيين والفئات الشعبية

باشراف جبهة التحرر العمالي ، نشأت جمعية تعاونية سياحية ، تحت اسم «المسبح والمطعم التعاوني»، حيث أقامت في منطقة الرميلة ـ اقليم الخروب ، مشروعاً سياحياً هاماً، يستهدف تقديم الخدمات للعمال ولاعضاء النقابات ولسائر الفئات الشعبية بأسعار تعاونية بعيدة كل البعد عن الاستغلال.

وقد افتتحت التعاونية هذا المشروع بحضور رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين السيد الياس الهبر ، وعدد كبير من القادة النقابيين والاعضاء المساهمين والفعاليات الوطنية والاجتماعية في اقليم الخروب واعضاء الامانة العامة والمكاتب العمالية لجبهة التحرر العمالي.

وقد القى امين عام الجبهة الرفيق علي جابر كلمة في المناسبة جاء فيها:

« باسم الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي، ومجلس ادارة التعاونية، نرحب بكم في افتتاح المسبح والمطعم التعاوني، هذا المشروع المتواضع والطموح، الذي يهدف الى تقديم خدمات سياحية

تعاونية للنقابيين والعمال وسائر المواطنين ، بعيدة كل البعد عن روح الاستثمار والاستغلال.

« لقد استطعنا ان ننجز العديد من المنشآت الضرورية في فترة زمنية قصيرة، وبمجهود مضنٍ ، قام به الرفاق العمال، بدون كلل أو ملل، بحيث أصبح في متناول الجميع استراحة لتناول الطعام والمشروبات، وكابينات، ودورات للمياه، ومرآب للسيارات ، وشاطىء نظيف. واكثر من ذلك، هناك حرص من ادارة التعاونية على توفير الاجواء العائلية الحميمة والمريحة للجميع، تعويضاً عن المعاناة القاسية التي يعيشون فصولها المأساوية على كل الصعد، في الوقت الراهن.

ان هذه التجربة التي اقتحمنا مجالها، ما زالت، تحتاج الى الدعم والعناية، ايماناً منا، بأن العمل التعاوني لن يحقق النجاح المنشود الا إذا قام على قاعدة من الوعي والتنظيم والاخلاص والتضحية.

«ونأمل ان تشكل هذه الانطلاقة فرصة للتوسع، واقامة المنشآت الجديدة كالكابينات الاضافية واحواض السباحة للصغار والشاليهات، بحيث يتحوّل هذا المكان الى تجمع سياحي عمالي تعاوني في خدمة الجميع.

نكرّر الشكر لكم والترحيب بكم، كما نحيي جميع الرفاق العمال على الجهود التي بذلوها لاقامة هذا المشروع. ونخص بالتقدير امانة سر منطقة اقليم الخروب في الحزب التقدمي الاشتراكي، والادارة المدنية، وهيئة المكتب العمالي للجبهة في هذه المنطقة، لما قدموه لنا من دعم وتشجيع وعمل.

كما القى رئيس دائرة الثقافة العمالية والاعداد النقابي الرفيق عبد الله خوندي قصيدة زجلية جاء فيها:

بعدما صار في الناس سيادة
على الاقليم وطْرَدْنا الأعادي
بدم رْجالنا مَجْدو فتحنا
وصرنا الأرض نعْبَدْها عبادي
بلواء الحزب مَعْركتو رْبْحنا
وابو تيمور عاراس القيادي
قرار النصر في موجو سبحنا
ثَأرْنا وما بقي عِنا حيادي
بعودْ الأمن عربوعو نجَحنا
تَصار الوضع بي شكْلْ عْتيادي
فكرة مسبح العامل طرحنا
تحت عنوان تِشْبيك الأيادي
المجال الحلو من شَطّو مسحنا
حتى نحقق المشروع الريادي
تعاونا وعلى رفاق الدرب رحنا
نْبلْور فكرتو بتصميم ومبادي
بعدما بسعر بلاّ جاتو جُرحنا
نخففْ عبء مِشْ طَمعه بافادي
بعد النصر تايكملْ فرحنا
تعى وارتاح في عنا عيادي
بكفي الاصدقا شوفتهم ربحنا
وكمال القائد وصيه تركها
ظلوُّ أوفيا وصونوا المبادي
مشاريع التعاون وسعوها
بكل مجال ممكن حققوها
كابوس الغلا تنشيل عنا
بكّفي المافيا علينا يعملوها
زراعة وسكن واستهلاك بنُا
تعاون قَدّ ما فيكم عززوها
بريدو يجوعوا محمد وحنّا
وبسكين الفحش روحن يطعنوها
رواتب للصفر قيمتها تدنى
ومن كل وزنا الشرائي جردوها
وزير المال دولارو تبنى
وصاروا المافيا بقوة يدعموها
الى الخمسين بي سعرو تغنا
بشر احياء بدهم يدفنوها
مجرم تاقن اللعبة بفنّا
تنكة البنزين بالنقطة قطروها
تعرّف ليش هيك صار عنّا
قصدن سعر هالتنكة يرفعوها
انتفض يا عامل بوجه التّجنا
على ولادكّ من اللقمة يحرموها
الك بالآخرة مفتوح جنّة
اذا بتْعاقبوا المجرم عجرْمُوا
قبل ما يجْرحك روحو قبُروها

وبعد ذلك، تناول المشاركون في افتتاح المشروع التعاوني المرطبات، وتجولوا في أقسامه، معربين عن اعجابهم بما انجز، وتقديرهم للقيمين عليه.

وتجدر الاشارة الى ان عشرات الالوف من العمال والنقابيين والمواطنين يرتادون المسبح والمطعم التعاوني خلال الاسبوع، حيث يمضون اجازة ممتعة في اجواء عائلية حميمة.

كلوديو سابا تيني رئيسا لدائرة العلاقات الخارجية في الكونفدرالية العامة الايطالية للعمل

تم مؤخرا تعيين السيد كلوديو سابا تيني رئيسا لدائرة العلاقات الخارجية في الكونفدرالية العامة الايطالية للعمل، التي تعتبر اكبر منظمة عمالية في اوروبا الغربية وتضم حوالي الخمسة ملايين عضو.

والجدير بالذكر ان السيد كلوديو سبق له ان زار لبنان في كانون الثاني من العام الحالي، حيث التقى عددا كبيرا من السياسيين والقادة النقابيين، كما زار المركز الرئيسي لجبهة التحرر العمالي، واجرى مباحثات مهمة لتعميق الصداقة مع الحركة النقابية والعمالية اللبنانية.

السيد سابا تيني في صورة تذكارية مع عدد من قادة جبهة التحرر العمالي

ويعتبر السيد كلوديو من اخلص الاصدقاء للشعب اللبناني وللحركة النقابية اللبنانية، حيث عرف عنه دفاعه عن القضية اللبنانية، باعتبارها قضية شعب يناضل من اجل تحرير ارضه من الاحتلال الاسرائيلي، واقامة نظام ديمقراطي يحقق العدالة والمساواة لجميع ابنائه.

دورة ناجحة في البقاع الغربي للتدريب النقابي والتثقيف العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت في اواخر ايار الماضي

نظمت جبهة التحرر العمالي دورة للاعداد النقابي والثقافة العمالية في فندق الخريزات في البقاع الغربي، شارك فيها اربعون عاملا ونقابيا من ابناء راشيا والبقاع الاوسط والغربي، من مختلف قطاعات العمل والانتاج.

وقد القيت في هذه الدورة تسع محاضرات تناولت الشؤون التنظيمية والاقتصادية والقانونية والتعاونية.

وقد حضر افتتاح الدورة، عدد كبير من ممثلي القوى والهيئات الاجتماعية والسياسية والدينية، يتقدمهم سماحة مفتي البقاع الشيخ خليل الميس، الذي القى كلمة توجيهية هامة تناولت مفهوم العمل في الاسلام.

ولقيت هذه الدورة نجاحا ملحوظا، حيث يأمل الجميع ان تشكل منطلقا لاحياء وتعزيز العمل النقابي في المنطقة، وتوحيد العمال والمنتجين على قواعد الديمقراطية والالتزام بالدفاع عن مصالحهم المشتركة.

عامل يسأل.... ونقابي يجيب عامل يسأل.... ونقابي يجيب عامل يسأل.... ونقابي يجيب

نتائج توقيف الاجير من جانب القضاء

سؤال: ما هي نتائج توقيف الاجير من قبل القضاء، على ديمومة العمل والاجر؟

ـ علي دياب ـ

جواب: هناك عدة حالات يمكن الاشارة اليها في ما يأتي:

اولا: الشكوى الجزائية التي يتقدم بها رب العمل ضد الاجير الذي ارتكب جرما في مكان العمل او بمناسبته.

في هذه الحال، اذا ثبتت براءة الاجير يجب ان يعود الى مزاولة عمله، اما اذا اصر صاحب العمل على فسخ عقد العمل فانه يتحمل كامل المسؤولية في التعويضات القانونية.

ثانيا: الشكوى الجزائية المقدمة من اجير ضد اجير اخر ارتكب جنحة بحقه في مكان العمل او بمناسبته.

في هذه الحال يوقف العقد بانتظار براءة الاجير، فيعاد الى العمل. او ادانته فيصرف دون تعويض استنادا الى المادة ٧٤.

ثالثا: في حال اقتراف الاجير جنحة خارج مركز العمل، فان عقد العمل يبقى معلقا الى حين اخلاء سبيله.

رابعا: في حال اقتراف الاجير جناية في مكان العمل او خارجه. يحق لصاحب العمل، في حال الادانة، صرف الاجير دون اي تعويض.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان عقود الاستخدام تظل قائمة، في حال توقف الاجراء عن العمل لاسباب طارئة (الحروب). ولكن جرت العادة على وقف تنفيذ الموجبات المترتبة عليها، كليا او جزئيا.

الاجازة المرضية المدفوعة الاجر

سؤال: ما هي مدة الاجازة المرضية المدفوعة الاجر؟

ـ فوزي عطوي ـ

جواب: نصت المادة ٤٠ من قانون العمل المعدلة بموجب المرسوم رقم ٧٦٠٧/ ٧٤ على ما يأتي:

اذا اصيب الاجير بمرض غير الامراض الناجمة عن خدمته وحوادث العمل، فله الحق باجازة مرضية تحدد على الوجه التالي:

١ ـ نصف شهر بأجر كامل، ونصف شهر بنصف اجر، للاجير الذي امضى في الخدمة مدة ثلاثة اشهر وحتى سنتين.

٢ ـ شهر باجر كامل، وشهر بنصف اجر، للاجير الذي امضى في الخدمة اكثر من سنتين وحتى اربع سنوات.

٣ ـ شهر ونصف باجر كامل وشهر ونصف بنصف اجر، للاجير الذي امضى في الخدمة اكثر من اربع سنوات وحتى ست سنوات.

٤ ـ شهران بأجر كامل، وشهران بنصف اجر، للاجير الذي امضى في الخدمة اكثر من ست سنوات وحتى عشر سنوات.

٥ ـ شهران ونصف الشهر بأجر كامل، وشهران ونصف بنصف اجر، للاجير الذي تفوق خدمته العشر سنوات.

اما ما يتعدى نص القانون، فهناك بعض العقود الجماعية قد افادت الاجراء باكثر مما نصت عليه المادة المشار اليها.

فترة التجربة لدى صاحب العمل

سؤال: هل يحدد قانون العمل فترة التجربة للاجير لدى رب العمل؟

ـ سامي فضل الله ـ

جواب: نصت المادة ٦٥٣ من قانون العقود والموجبات على ان «الخمسة عشر يوما الاولى تعد كزمن تجربة، يحق فيها لكل من فريقي العمل ان يلغي العقد اذا شاء من غير ان يدفع تعويضا، وانما يجب اداء الاجر المستحق للاجير، وابلاغه الصرف من الخدمة قبل فسخ عقد العمل بيومين.

كذلك، فان المرسوم رقم ٧٥/٩٦٤٠ نص على ما يأتي: «اذا كان العامل معينا تحت التجربة، يحق له، كما يحق لصاحب العمل ان يفسخ عقد العمل خلال الاشهر الثلاثة التي تلي استخدامه».

في ضوء ذلك يتضح ان التشريعات الصادرة تحدد المدة القصوى للتجربة بثلاثة اشهر. وفي حال اتفاق الطرفين على مدة تجربة تزيد عن ثلاثة اشهر، فلا يعتد به. اما اذا كانت فترة التجربة اقل من ثلاثة اشهر، فلا مانع من الاخذ بها، لكونها في مصلحة الفريق الاضعف، اي الاجير..

ولكن هناك مطالبة بجعل فترة التجربة مرة واحدة في العمر، حتى لا يبقى سيف التجربة مسلطا على رقاب الاجراء.

المسبح والمطعم التعاوني

الرميلة ـ اقليم الخروب

هـل قررت أن تمضي اجـازتـك على الشـاطىء في جو عائلي هادىء وممتع؟

هل رغبت بأن تهـرب من أجواء القلق والانـزعاج، الى واحة الحرية والبهجة؟

أنت على موعد مع

«المسبح والمطعم التعاوني»

فـي وسط شـاطـىء الـرميلـة ـ اقليم الخروب

ستجد في خدمتك:

- **المطعم التعاوني**، الذي يقـدم أشهى المأكـولات، ومختلف أنواع السندويشـات والمشروبـات، بأسعـار تعاونية.
- الشـاطىء النـظيف بـرمـوله الذهبيـة، حيث يمكن الاسترخاء، واللهو البريء والعلاج من الروماتيزم.
- ملاعب التنس ومراكز التخييم للشباب والكشاف.
- «الكابينات» الخـاصة، ودورات الميـاه، والحمامـات الصحية، والمرآب الآمن للسيارات.
- منقذون متدربون لتأمين الحماية الكاملة.
- خدمة تستهدف توفير الاستجمام والراحة للجميع.

١ ـ موقف للسيارات ٥ ل.ل.
٢ ـ بطاقة دخول للبالغين ١٠ ل.ل.
٣ ـ بطاقة دخول للأولاد ٥ ل.ل.
٤ ـ أسعار تعاونية للمأكولات والمشروبات.